Tikrit University Journal For Rights Year (10) Vol (10) NO (2) Part (1) (2025) 72-109

ISSN: 2519 – 6138 (Print)
E-ISSN: 2663 – 8983(On Line)

TUJR
مجلة جامعة تكريت للحقوق
Tikrit University Journal for Rights

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Tikrit University Journal for Rights
Journal Homepage : http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t

كلية القانون
College of Law

The legal framework for green investment to achieve sustainable development (a comparative study)

Assistant Professor .Dr. Mumtaz Muttaleb Khabsi

College of Law, Tikrit University, Salahaddin, Iraq

tujr@tu.edu.iq

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received 22 March 2025
- Accepted 5 April 2025
-Available online 1 December 2025

Keywords:

Green investment
– Sustainable development
– Environmental sustainability
– Financing tools

Abstract: Environmental risks have become a source of concern for all countries and their societies, to the point that they have become a concern for humanity and the international community. This has prompted the international community to develop mechanisms to protect them, ensuring the continuity of natural and renewable resources for future generations, protecting the planet from extinction, and returning to the values and humanity of humanity, preserving the ancient civilizations we strive for to this day. In order to avoid the environmental destruction that occurred in the past, it was necessary to restructure the economy to take environmental considerations into account and ensure the achievement of sustainable development. This is because the economy and the environment are, at bottom, closely related, as both aim to effectively manage scarce resources. According to the United Nations Environment Program, environmental sustainability leads to economic growth. A green economy can control the negative effects of climate change and its impact on water resources and food security. To achieve a green economy and green growth, the OECD recommended that countries develop new green industries, jobs, and technologies, as well as green activities and competencies, skills development, and job creation and transformation. The OECD also believes that achieving green growth requires decoupling economic performance from environmental performance. Therefore, countries must adopt modern technologies and develop new products that meet new demand patterns from households, businesses, and

governments, and promote investment in the environment as a driver of economic growth.
© 2023 TUJR, College of Law, Tikrit University

الاطار القانوني للأستثمار الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة مقارنة)

أ.م.د. ممتاز مطلب خبصي
كلية القانون، جامعة تكريت، صلاح الدين، العراق
tujr@tu.edu.iq

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : ٢٢ / اذار/ ٢٠٢٥
- القبول : ٥ / نيسان/ ٢٠٢٥
- النشر المباشر: ١/كانون الاول/٢٠٢٥

الكلمات المفتاحية :
- **الأستثمار الأخضر**
- **التنمية المستدامة**
- **الاستدامة البيئية**
- **اداوات التمويل**

الخلاصة: أصبحت المخاطر البيئية تشكل مصدر قلق لكافة الدول ومجتماعتها، حتى باتت هاجس البشرية والمجتمع الدولي، ما دفع المجتمع الدولي لإيجاد آليات لحمايتها حرصاً على استمرار الموارد الطبيعية والمتجددة للأجيال المتعاقبة وحماية كوكب الأرض من الإندثار والعودة الى القيم وإنسانية الإنسان حفاظاً على حضارة القدماء التي ننشدها حتى تاريخنا هذا، وفي سبيل تجنب التدمير البيئي الذي ارتكب سابقاً، كان لا بدّ من إعادة هيكلة الإقتصاد ليأخذ بالحسبان الإعتبار البيئي، ويضمن تحقيق التنيمة المستدامة، ذلك أنَ الإقتصاد والبيئة هما، في العمق، على صلة قربى حيث يهدف الإثنين على حد سواء الى تنظيم فعال للثروات النادرة، وفق ما أكده برنامج الأمم المتحدة للبيئة على أنَ الإستدامة البيئية من شأنها تحقيق النمو الإقتصادي، فمن شأن الإقتصاد الأخضر السيطرة على الآثار السلبية للتغير المناخي وتأثيرها على موارد المياه والأمن الغذائي.

وفي سبيل تحقيق الإقتصاد الأخضر والنمو الاخضر "منظمة التعاون الإقتصاد والتنمية" الدول بضرورة تطوير صناعات وفرص عمل وتكنولوجيات خضراء جديدة كما إعداد أنشطة وكفاءات خضراء، وتطوير المهارات وايجاد فرص العمل وتحويلها، كما رأت المنظمة أنَ تحقيق النمو الأخضر يتطلب فك ارتباط الأداء الإقتصادي والتجاري عن الأداء البيئي، لذلك على الدول اعتماد تكنولوجيات حديثة وتطوير منتجات جديدة تلبي أنماط الطلب الجديدة من الأسر المعيشية والشركات التجارية والحكومات وتعزيز الإستثمار في البيئة باعتباره محركاً للنمو الإقتصادي.
© ٢٠٢٣, كلية القانون، جامعة تكريت

المقدمة : **الإشكالية:** وبذلك نطرح الإشكالية الكبرى ما هي الفرص والتحديات للإستثمار الأخضر في الدول العربية بشكل عام والعراق بشكل خاص؟ للإجابة على تلك الإشكالية سننطلق من إشكاليات فرعية أبرزها: ما علاقة التنمية المستدامة بالبيئة؟ وكيف يمكن للإقتصاد الأخضر من الدفع بالنمو الإقتصادي؟

كيف استطاعت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة من تطوير المشاريع البيئية؟ وما هو واقع الإستثمار الأخضر في العراق؟.

- **منهج البحث والخطة:** سيتم معالجة الموضوع وفق المنهجين "الوصفي التحليلي" والمقارن" وفق الخطة التالية:

خطة الدراسة:

المبحث الأول- البيئة أحد ركائز التنمية البشرية المستدامة

المطلب الأول- علاقة التنمية البشرية بالبيئة

الفرع الأول- الإنتقال من مفهوم التنمية البشرية الى التنمية البشرية المستدامة

الفرع الثاني- ارتباط مفهوم التنمية البشرية بالإستدامة البيئية

المطلب الثاني- الإقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة

الفرع الأول- تطور مفهوم الإقتصاد الأخضر

الفرع الثاني- مؤشرات الإقتصاد الأخضر

المبحث الثاني- الإستثمار الأخضر كأحد ادوات الإقتصاد الأخضر

المطلب الأول- ماهية الإستثمار الأخضر

الفرع الأول- مفهوم الإستثمار المسؤول إجتماعياً

الفرع الثاني- الإستثمار الأخضر كأحد فروع الإستثمار المسؤول إجتماعياً

المطلب الثاني- أدوات تمويل الإستثمار الأخضر

الفرع الأول- السندات الخضراء

الفرع الثاني- الصناديق الخضراء (Green Funds)

المبحث الثالث- التجارب الدولية مع الإستثمار الأخضر وواقعه في العراق

المطلب الأول- تجربة الإتحاد الأوروبي وبعض دول مجلس التعاون الخليجي

الفرع الأول: الإستثمار الأخضر في الإتحاد الأوروبي

الفرع الثاني: الإستثمار الأخضر في دول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الثاني- الإستثمار الأخضر في العراق والتحديات

الفرع الأول- الإستثمار الأخضر في العراق

الفرع الثاني- تحديات التحول نحو الإقتصاد الأخضر

الخاتمة والتوصيات

المبحث الأول- البيئة أحد ركائز التنمية البشرية المستدامة

تتعدد طرق الأستثمار الأخضر ومن أبرزها الأسهم الخضراء، السندات الخضراء، والصناديق الخضراء[١]:

١- الأسهم الخضراء، التي تعد أبسط انواع الإستثمار الأخضر، ويقصد به شراء أسهم من شركات صديقة للبيئة، حيث أصبحت الشركات الناشئة الجديدة كما الشركات الكبرى تسعى الى الإعتماد على الطاقة البديلة وتراهن على خفض الكربون، فعلى سبيل المثال (استطاعت شركة Tesla من الوصول الى تقييمات بمليارات الدولارات عبر استهداف المستهلكين المهتمين بالقضايا البيئية)

٢-السندات الخضراء، تعرف ب"الأوراق المالية" ذات الدخل الثابت كما تعرف أحياناً ب "سندات المناخ، وهي عبارة عن قروض لمساعدة البنوك والشركات والهيئات الحكومية في تمويل المشاريع ذات التأثير الإيجابي في البيئة، ومن الممكن أن تأتي تلك السندات مع حوافز ضريبية فتكون أكثر استقطابا من السندات التقليدية.

٣- الصناديق الخضراء، حيث يتم الإستثمار في أسهم صندوق مشترك أو صندوق مؤشر، تستثمر هذه الصناديق الخضراء في سلة من الأوراق المالية الواعدة، ما يسمح للمستثمرين بتوريع أموالهم على مجموعة متنوعة من المشارع البيئية بدلاً من سهم واحد أو سند واحد.

في منطقة مثل منطقة الدول العربية أصبح الإستثتمار الأخضر ضرورة ملحة ، لتأثرها الشديد بالتغير المناخي، حيث ظهرت انعكاساته على مختلف القطاعات في المجتمعات الريفية كما الحضرية، حيث تم تقدير ارتفاع متوسط درجة الحرارة ما يقارب (٥ درجات مئوية) قبل نهاية القرن في ظل الإنبعاثات المرتفعة، هذا الى جانب انخفاض تساقط الأمطار وتعرض بعض المناطق للجفاف بما يفاقم الآثار الإجتماعية والإقتصادية والبيئية.

هذا السيناريو الخطير يجعل من "الإستثمار الأخضر" ضرورة للتصدي للتحديات التي يفرضها التتغير المناخي، إلاَ أنَ التحدي الأكبر يكمن في الحيز المالي للكثير من الدول العربية بما يعيق قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وتخصيص الميزانيات اللازمة لمجابهة التغير المناخي.

واستناداً إلى الإحتياجات المالية المقدرة لتنفيذ مساهمة الدول الوطنية بموجب اتفاق باريس، والتي تقدمت بها (١١) دولة عربية فقط وهي (الأردن، تونس، جزر القمر، جيبوتي، السودان، الصومال، العراق، دولة فلسطين، مصر، المغرب وموريتانيا)، فقد قدرت كلفة الإحتياجات لتلك الدول الى مجموع (٥٧٠ مليار $) حتى عام ٢٠٣٠.

---

[١] - الإستثمار الخضر Green Investment، ما معنى الإستثمار الأخضر، HARVARD BUSINESS REVIEW، شرح معنى "الاستثمار الأخضر | (Green Investment) "دليل مصطلحات هارفارد بزنس ريفيو: https-hbrarabic.Com الدخول على الرابط بتاريخ ٢٠/٩/٢٠٢٥

وبالتالي سنتاول موضوع الإستثمار الأخضر عبر مقارنة بعض التجارب الدولية مي هذا المجال مثل تجربة الإتحاد الأوروبي" وبعض تجارب دول مجلس التعاون الخليجي والتجربة العراقية وفهم التحديات التي تعترض العراق في عملية التحول نحو الإقتصاد الأخضر وجذب الإستثمارات المستدامة.

يشكل الإهتمام البيئي أحد أبرز ركائز التنمية المستدامة، حيث ترتكز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة هامة، مفادها أنَ الإهتمام بالبيئة يشكل الأساس الصلب للتنمية الإقتصادية، نظراً الى أنَ الموارد الطبيعية المتوافرة في هذا الكون، من تربة ومعادن وغابات هي أساس كل نشاط صناعي أو زراعي[١].

سيتم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين : **المطلب الأول: علاقة التنمية البشرية بالبيئة،**

المطلب الثاني: التحول نحو الإقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية.

المطلب الأول- علاقة التنمية البشرية بالبيئة

سنتاول هذا المطلب وفق فرعين إثنين:

الفرع الأول- الإنتقال من فهوم التنمية البشرية الى التنمية البشرية المستدامة.

الفرع الثاني: ارتباط مفهوم التنمية البشرية بالإستدامة البيئية.

الفرع الأول- الإنتقال من مفهوم التنمية البشرية الى التنمية البشرية المستدامة

ارتبط مفهوم التنمية اللبشرية في الخمسينات بفكرة النمو الإقتصادي المتمحور حول تكوين رأس المال، معتبراً انَ تراكم راس المال المستمر من شأنه الإنعكاس إيجاباً عاجلاً أم آجلاً على كافة الفئات الإجتماعي تبعاً للأثر التساقطي[٢].

وبناءً على هذا التموذج تم إعمار أوروبا الغربية واليابان التي دمرتا بسبب الحرب، من خلال مشروع مارشال أي بالإعتماد على التموين الخارجي، في مقابل فشل الجهود التنموية في الدول النامية، نظراً إلى أنَ النجاح الذي حققته أوروبا واليابان يعود لتوافر يد عاملة متخصصة تتمتع بمستوى تعليمي مرتفع؛

لقد اعتبر هذا النموذج العنصر البشري وسيلة وليس هدفاً للتنمية البشرية، ومع سبعينات القرن الماضي عالج الفكر التنموي قضيتين مهمتنين، الأولى تتمحور حول "توزيع الدخل وظاهرة الفقر" والثانية حول

---

[١] – جنى أبوصالح، البيئة ما بين النظرية والواقع (تحديات الدول العربية)، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٥، ص. ١٤.

[٢] – المصدر نفسه، ص. ٣٤.

ضرورة تأمين "الحاجات الأساسية" لأفراد المجتمع؛ لاقت هاتين القضيتين اهتماماً كبيراً من قبل من منظمة العدل الدولية والبنك الدولي، حيث اعتبر رئيس البنك الدولي حينها أنَ (إهمال جانب التوزيع والإعتماد على دور الأثر التساقطي Trickling Down Effect للزيادة في الإنتاج والدخل، قد حدَ من بلوغ التنمية المنشودة)[١].

فبدأ مفهوم التنمية البشرية المستدامة بالظهور ليجعل من البشر هدف التنمية، وبدأ الوعي بالمشكلات البيئية يظهر خلال السبعينات وخصوصاً من خلال كتاب (دنيس ميدوز Dennis Meados) بعنوان "حدود النمو"، وبالأخص من خلال الصدمة النفطية في العام (١٩٧٣) حيث تنبَه سكان الدول المصنعة، للمرة الأولى، الى وقتية رفاهيتهم وتبعية هذه الرفاهية للمواد الأولية الخاضعة للنضوب[٢]. وقد ترافق ذلك مع تزايد ضرر "ثاني أوكسيد الكربون" المنبعث من المحركات والصناعات، على تخريب التربة وتلويث المياه والهواء والتصحر ، وتزايد الخوف من ارتفاع سخونة الغلاف الجوي.

وقد شكل مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية (١٩٧٢) البداية الحقيقية للإهتمام بعلاقة البيئة بالتنمية، فالمرتكزات البيئية التي سادت السبيعنات قد نبعت من مؤتمر استوكهولم، وكانت نتيجة ذلك، ان وضعت البيئة في صدارة العديد من الأجندات الإقليمية والوطنية[٣].

الفرع الثاني- ارتباط مفهوم التنمية البشرية بالإستدامة البيئية

أدركت ديباجة "اعلان استوكهولم" أنَ معظم المشاكل البيئية في الدول النامية تعود الى التخلف بما يفرض عليها توجيه جهودها نحو التنمية واضعة في الإعتبار الحاجة الى الحفاظ على البيئة وتحسينها، كما أنَ المشاكل البيئية في الدول الصناعية تتصل بوجه عام بالتنمية الصناعية والتكنولوجية، وقد كرست الديباجة العديد من المبادئ للتنمية الإقتصادية والإجتماعية كشرط لحماية البيئة، إضافة الى مبادئ مختلفة تتعلق بمقل المساعدات المالية والتكنولوجية واستقرار الأسعار، وتقديم العون الى الدول النامية بهدف مواجهة التكاليف التي قد تؤخر الإجراءات الوقائية البيئية في خطط التنمية.[٤]

---

[١] – اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، جورد قصيفي، التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون، ٢٠٠١، ص. ٤.

[٢] – ريمون حداد، العلاقات الدولية، دار الحقيقة، بيروت، ٢٠٠٠، ص. ٥٨٧

[٣] – United Nations, Report of the United Nations conference on the “Human Environment”, Stockholm, 5-16 June 1979.

[٤] – صلاح عبد الرحمن عبد الحديثي، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٠، ص. ٢٥.

في العام ١٩٨٧ جاء تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (مستقبلنا المشترك) ليؤكد على العلاقة الوثيقة ما بين البيئة والتنمية وأنَ التدهور البيئي يقضي على التنمية الإقتصادية، ويفتت إمكانيات التنمية[١].

وتم تعميق مفهوم التنمية المستدامة بفضل جهود "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" وقد عرَف مديره التنفيذي آنذاك التنمية المستدامة على النحو التالي (التنمية البشرية المستدامة هي تنمية لاتكتفي بتوليد النمو وحسب، بل وتوزع عائداتها بشكل عادل أيضاً، وهي تجدد البيئة بدل تدميرها، وتمكن الناس بدل تهميشهم، وتوسع خياراتهم، وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم)[٢]؛

فيرتكز مفهوم التنمية المستدامة على عدة مبادئ، اولها إيلاء الأولوية للبشر والبيئة، والمبدأ الثاني هو عدم اختيار الدول النامية ما بين النمو الإقتصادي وحماية البيئة، ففي حين أنَ النمو بالنسبة لتلك الدول يعتبر ضرورة وليس بديلاً، إلا أنَ المشاكل البيئية تنشأ عندما يكون النمو سريعاً ، أو عندما يتم تجاهل استهلاك الموارد الطبيعية لمجرد أنَها لاتحمل بطاقة سعر.[٣]

توالت المؤتمرات الدولية المعنية بالتنمية المستدامة بعد ذلك والتي وضعت الإستدامة البيئية ضمن اولوياتها، فأبرز مؤتمر ريو دي جانيرو (١٩٩٢) الى الترابط ما بين العوامل الإجتماعية والإقتصادية والبيئية بعضها ببعض، وأنَ دمج الشواغل الإقتصادية والإجتماعية والبيئية وتحقيق التوازن بينها في تلبية إحتياجات الإنسان هي أمر حيوي لاستدامة الحياة البشرية، وأقر المؤتمر أن (دمج الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والبيئية وتحقيق التوازن بينها يتطلب تصورات جديدة عن طريقة الإنتاج والإستهلاك، وطريقة العيش والعمل، كما طريقة اتخاذ القرارات)[٤]، فقد كان هذا المفهوم ثورياً حينها، وأثار العديد من النقاشات الحيوية داخل الحكومات وبينها ومع مواطنيها من أجل إيجاد آلية لضمان تنمية مستدامة.

حققت "قمة الأرض" في ريو دي جانيرو الكثير من الإنجازات حيث تم اعتما "اعلان ريو" ومبادئه السبعة والعشرين، واتفاقية التنوع البيولوجي، و"إعلان مبادئ إدارة الغابات" ، كما اعتماد "اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ UNITED NATIONS FRAMEWORK CONVENTION ON

---

[١] – الأمم المتحدة، الجمهية العامة، التنمية والتعاون الإقتصادي الدولي: البيئة، تقرير اللجنة العلمية المعنية بالبيئة والتنمية، 4 August 1987، ص. ٣٠، رمز الوثيقة A/42/427، Report of the World Commission on Environment and Development :.

[٢] – UNDP, Sustainable of Human Development from Concept to Operation: a guide to the Practitioner, a discussion paper By Taric Banari, Goran Hyden, Calestous Juma, Marcia Rivera, New York, August 1994, p.4, Sustainable Human Development :.

[٣] – برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢، ص. ١٧٠.

[٤] – مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، البرازيل، ٣–١٤ حزيران ١٩٩٢، مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، البرازيل، ٣ – ١٤ يونيو ١٩٩٢ | الأمم المتحدة

CLIMATE CHANGE (UNFCC) " ، وقد جاء الهدف من الإتفاقية الوصول الى (تثبيت تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الإنسان في النظام المناخي. وينبغي بلوغ هذا المستوى في إطار فترة زمنية كافية تتيح للنظم الإيكولويجية أن تتكيف بصورة طبيعية مع تغير المتاخ، وتضمن عدم تعرض إنتاج الغذية للخطر، وتسمح بالمضي قدماً بالتنمية الإقتصادية على نحو مستدام)[١].

في الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف[٢] المعقودة في كيوتو حيث تم إعتماد "بروتوكول كيوتو" الملحق بالإتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي نص على أن تقوم الدول الصماعية بتخفيف إنبعاثاتها من الكربون بنسبة (٥٪)، على الأقل دون مستويات عام ١٩٩٠ في فترة الإلتزام الممتدة من ٢٠٠٨ الى ٢٠١٢ ولتحقيق الهدف على نطاق عالمي، حدد السقف للإتحاد الأوروبي بنسية (٨٪)، اليابان بنسبة (٦٪) أما الولايات المتحدة الأكيركية بنسبة (٧٪)[٣].

في ١٦ شباط ٢٠٠٥، وبعد مفاوضات طويلة أصبح بروتوكول كيوتو قانوناً، بعد مصادقة ٥٥ دولة عليه مسؤولة عن (٥٥٪) من إجمالي ثاني أكسيد الكربون عام (١٩٩٠)، وقد رفضت الولايات المتحدة المصادقة على البروتوكول.

تعتبر "الية التنمية النظيفة CDM The Clean Development Mechanism" أبرز ما جاء به "بروتوكول كيوتو" كأولى الآليات الدولية التي ربطت مباشرة ما بين الإستثمار والتخفيف من تغير المناخ، وقد شكلت دفعة قوية للإستثمار الأخضر وساهمت بشكل كبير في تطوره، تهدف الآلية إلى (مساعدة الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول على تحقيق التنمية المستدامة والإسهام في الهدف النهائي للإتفاقية، ومساعدة الأطراف المرفق الأول على الإمتثال لإلتزاماتها بتحديد وخفض الإنبعاثات كمياً وفقاً للمادة ٣)[٤]، فتهدف آلية التنمية النظيفة الى تسهيل الإستثمار في مشاريع خفض الإنبعاثات في

---

[١] – الأمم المتحدة، إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير الماخ (UNFCC) 1992، المادة (٢)، Convention text with Annexes – Arabic.

[٢] – يعرف "مؤتمر الأطراف" في المادة السابعة من الإتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ أنه "الهيئة العليا للإتفاقية حيث يقوم بافحص الدوري لإلتزامات الأطراف وتعزيز وتيسير تبادل المعلومات عن التدابير التي يعتمدها الأطراف لتناول تغير المناخ، وآثاره، والنظر في التقارير المقدمة عن تنفيذ الإتفاقية إضافة الى السعي الى تعبئة موارد مالية وإنشاء هيئات نوعية ضرورية لتنفيذ الإتفاقية، المرجع نفسه، المادة السابعة.

[٣] – الأمم المتحدة، بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ٢٠٠٥، المادة (٣) والمرفق (باء)، WIPO Lex

[٤] – بروتوكول كيوتو ٢٠٠٥، المادة ١٢

الدول النامية من قبل الدول المتقدمة[١]، فعندما يتم تنفيذ مشروع وفقاً (لآلية التنمية النظيفة) في إحدى الدول النامية يؤدي ذلك الى خفض فلإنبعاثات قابل للقياس، فيتم منح المشروع (وحدات خفض الإنبعاثات CERs= Certified Emission Reduction)، وكل وحدة (CER) تعادل طناً واحداً من مكافئ ثاني أكسيد الكربون (CO2eq) الذي تم تجنب انبعاثه أو إزالته من الغلاف الجوي[٢] هذا وقد سمح إتفاق كيوتو في خلق آاية تنفيذ قائمة على السوق تسمح للدول المدرجة في المرفق الأول أو لشركات تلك الدول بالتنفيذ المشترك لمشروعات الحد من الإنبعاثات أو لزيادة المصادر وتقسم وحدات خفض الإنبعاثات.[٣]

كما أتاح البروتوكول لأولئك الذين يخفضون انبعاثات غازات الدفيئة الى ما دون المطلوب الإتجار بتلك الإنخفاضات للتعويض عن الإنبعاثات في مصدر آخر داخل الدولة أو خارجها.

المطلب الثاني- التحول نحو الإقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة

سنتاول هذا المطلب وفق فرعين: **الفرع الأول- تطور مفهوم الإقتصاد الأخضر؛ الفرع الثاني- مؤشرات الإقتصاد الأخضر.**

الفرع الأول- تطور مفهوم الإقتصاد الأخضر

أعطى تقرير "نادي روما ١٩٧٢" حول "حدود النمو" والذي تناول المأزق الذي تواجهه البشرية، نتيجة لنضوب الموارد الإقتصادية والنمو المتسارع للسكان في مستقبل قريب، دفعاً في انتقال وعي العالم من مرحلة البيئة المفتوحة الى تلك المغلقة[٤].

---

[١] - هي الدول المدرجة في المرفق الأول ببروتوكول كيوتو، تعود فكرة تقسيم الدول الى "المرفق الأول" و "غير المرفق الأول" الى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام ١٩٩٢.

[٢] - United Nations,Climate Change, The Clean Development Mechanism,"The clean Development Mechanism (CDM),defined in Article 12 of the protocol, allows a country with an emission- reduction pr emission- limitation commitment under the Kyoto Protocol (Annex B Party) to implement an emission-reduction project in developing countries. Such projects can earn saleable certified emiision reduction(CER) credits, each equivalent to one tonne of co2, which can be counted towards ,meeting Kyoto targets, The Clean Development Mechanism | UNFCCC.

[٣] - بروتوكول كيوتو، المدادة السادسة، مرجع سابق.

[٤] - حسام الدين نجاتي ومجموعة مؤلفين، معهد التخطيط القومي- سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٥١)، الإقتصاد الأخضر ودوره في التنمية المستدامة ، مصر، القاهرة، فبراير ٢٠١٤، ص.١٤.

ومن مضمون تقرير "مستقبلنا المشترك" الصادر عن "لجنة برونتلاند والمؤتمرات الدولية التي عُنيت بقضايا التنمية المستدامة، حيث جرى الإتفاق على أنَ عملية التنمية المستدامة تعمل على تجقيق النمو الإقتصادي بما يتلاءم مع القدرات البيئية، من منطلق التكامل ما بين التنمية الإقتصادية والحفاظ على البيئة.

عام ١٩٨٩ ظهر مفهوم "الإقتصاد الأخضر" في تقرير من قبل "مركز لندن للإقتصاد البيئي (LEEC)" تحت عنوان (مخطط تفصيلي للإقتصاد الأخضر Blue Print for a Green Economy) وقد ربط التقرير بين مفهوم الإقتصاد والبيئة كوسلة لتحقيق التنمية المستدامة، وتم تعريف الإقتصاد الأخضر أنَه (أداة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الأدوات الإقتصادية والمالية)[١].

عمل التقرير على محاولة تقدير التكاليف البيئية بدقة لفرض ضرورة التفكير بعقلانية فيما يتعلق بالمكاسب والخسائر المعنية، وكان يهدف بشكل أساسي الى رسم تصور للتكاليف البيئية يرتكز على عدم مقايضة الماكسب المالية مقابل الخسائر في رأس المال الطبيعي.[٢]

وقد اعتبر Fischer أنَ المفتاح من أجل تحول بيئي لاقتصاد السوق هو بحساب الأسعار (فتكاليف إعادة التصنيع وترميم الأضرار بالنسبة إلى البيئة يجب أن تكون مندمجة في اسعار البضائع، ووفق حساب "التكاليف- الأرباح" الذي يعتبر أساس التخطيط المستقبلي).[٣]

اختفى مفهوم الإقتصاد الأخضر بعد ذلك لفترة، ليعود للظهور خلال الأزمة الإقتصادية عام ٢٠٠٨ التي أثرت على عملية التنمية المستدامة، فكان من الضروري النظر من جديد في المفاهيم الإقتصادية التقليدية التي نتج عنها ظاهرة الإحتباس الحراري وتدهور النظام اليكولوجي ، فقد أدت الأزمة الغذائية التي ازدادت حدتها خلال العامين (٢٠٠٨-٢٠٠٩) الى ارتفاع أسعار السلع الغذائية والتوسع في قطاع الوقود الحيوي.

وفي إطار سعي الدول والمجتمع الدولي للتصدي لتلك الأزمات عمل "برنامج الأمم المتحدة" على إعادة إحياء الإهتمام ب"الإقتصار الأخضر" من خلال ما اصطلح على تسميته "الصفقة الخضراء العالمية الجديدة The Global Green New Deal (GGND) "، وقد تمثلت أهداف تلك الصفقة في الإسهام في إنعاش الإقتصاد العالمي، من خلال خلق فرص العمل وحماية الفئات الضعيفة، كما تعزيز النمو المستدام والشامل ودعم الإهداف الإنمائية للألفية مع التركيز على هدف القضاء على الفقر المدقع،

---

[١] - David Pearce and others, Blueprint for a Green Economy, Earthscan Publications Ltd. London, 1989.

[٢] - ibid

[٣] - ريمون حداد، ص. ٥٨٧، مصدر سابق.

والتخفيف من الإعتماد على الكربون لوضع حد لتدهو النظم الأيكولوجية، بحيث تم اعتبارهما من أبرز المخاطر التي يجب مجابهتها من أجل بناء اقتصاد عالمي مستدام.[١]

وقد شكلت "المباني الموفرة للطاقة" و "وسائل النقل المستدامة"، و "الطاقة المستدامة" كما "الزراعة المستدامة وأنظمة المياه العذبة" كلها أدوات في سبيل تحفيز التعافي من الأزمة المالية التي شهدها العالم.[٢]

فعرف "برنامج الأمم المتحدة للبيئة" الإقتصاد الأخضر بأنَه ذلك الإقتصاد (الذي يعيد تخصيص الإستثمارات من المشروعات الملوثة للبيئة الى تلك الصدقة لها أو الخضراء، ويعزز الأداء الإقتصادي على المدى البعيد، كما يزيد من إجمالي الثروات والموارد المتجددة والحد من المخاطر البيئية ويزيد القدرات على توفير الرفاهية للمجتمع مستقبلاً).[٣]

أكد مشروع موريشيوس على ضرورة تشجيع زيادة كفاءة الطاقة، وإعطاء الأولوية لتطوير واستخدام الطاقة المتجددة، وتكنولوجيات الوقود الأحفوري المتنامية والأكثر نظافة، من خلال اقامة الشراكات العامة و/أو الخاصة، واتباع مهج ذات توجه سوقي، كما الأخذ بسياسات عامة تدعم هذا التوجه وتعزز من التعاون على الصعيد الدولي، معتبراً أنَ تحقيق التنمية المستدامة يفرض وجود حكماً رشيداً على الصعيد الدولي، قادراً على بيئةً إقتصاديةً دولية دينامية وتمكينية، ومن أجل ذلك من الضروري (تعزيز الإدارة الإقتصادية العالمية بالتطرق الى مسائل التمويل الدولي، والتجارة، والتكنولوجيا، وأنماط الإستثمار التي تؤثر في الإمكانات الإنمائية للبلدان النامية).[٤]

شكل "الإقتصاد الأخضر" صلب إهتمامات منظمة الأمم المتحدة حيث أكد القرار رقم الجمعية العامة للأمم المتحدة على دور الإقتصاد الأخضر في دعم عملية التنمية المستدامة، وأنَ (إجراء أي تغييرات جذرية في الطريقة التي تتبعها المجتمعات في الإنتاج والإستهلاك ضروري لتحقيق التنمية المستدامة

---

[١] – United Nation Environment Programme (UNEP), "GLOBAL GREEN NEW DEAL", Policy Brief, March 2009, P.5.

[٢] – ibid.

[٣] – الأمم المتحدة، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آيا (الإسكوا)، الإجتماع التحضيري الإقلمي العربي لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، ١٢ "الإقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر – المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية"، أيلول ٢٠١١، ص.٢، رقم الوثيقة E/ESCWA/SDPD/2011/WG.5/4.

[٤] – الأمم المتحدة، تقرير الإجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠–١٤ كانون الثاني ٢٠٠٥، نيويورك ٢٠٠٥، ص. ٤٢، رقم الوثيقة A/CONF.207/11

على الصعيد العالمي، وعلى ضرورة أن تعزز جميع البلدان أنماط الإستهلاك والإنتاج المستدامة، على أن تتولى البلدان المتقدمة النمو زمام المبادرة وأن تستفيد جميع البلدان من العملية، آخذة في اعتبارها مبادئ ريو).[١]

وبيَن المنتدى العربي للبيئة والتنمية أنَ (المبادئ الأساسية للإقتصاد الأخضر تقتضي إيلاء القدر نفسه من الإهتمام للتنمية الإقتصادية والعدالة الإجتماعية والإستدامة البيئية. وأنَ تلبية الأهداف الثلاثة يوفر أساساً سليماً لمعالجة نواقص الإقتصادات العربية، من تخفيف الفقر والبطالة، الى تحقيق أمن غذائي وطاقوي، الى توزيع أكثر عدالة المداخيل. وبالتالي يركز الإقتصاد الأخضر على الإستعمال والتوزيع الكفوءين للأصول الطبيعية من أجل تنوع الإقتصاد، وهذا يوفر مناعة في وجه تقلبات الإقتصاد العالمي وضغوطه الركودية).[٢]

الفرع الثاني- مؤشرات الإقتصاد الأخضر

تعددت المؤشرات والأدوات الإحصائية المستخدمة لرصد التحول نحو "الإقتصاد الأخضر"، التي تبرز أهميتها عند رسم السياسات العامة الهادفة الى تحقيق هذا التحول.

وقد وضع "برنامج الأمم المتحدة ثلاث فئات أساسية في سبيل قياس التقدم في التحول نحو "الإقتصاد الأخضر" ويمكن للحكومات اتباع المؤشرات التي تتوافق وظروفها الوطنية من (البنية التنظيمية الإقتصادية، و الموارد الطبيعية)، وتصنف تلك المؤشرات الى فئات ثلاثة أساسية كالتالي: (- المؤشرات الإقتصادية : من أبرزها الإستثمارات القطاعية أو التجميعية التي تساهم في كفاءة استخدام الموارد والطاقة أو التخفيض من الملوثات...؛ -المؤشرات البيئية ذات العلاقة بالنشاط الإقتصادي: مثل كفاءة استخدام الموارد ومستوى التلوث على المستوى الإقتصادي القطاعي أو على مستوى الإقتصاد الكلي، ويُعبر عن تلك المؤشرات مثلا من خلال كمية الطاقة أو المياه المستخدمة لإنتاج وحدة بعينها من الناتج المحلي الإجمالي؛ -مؤشرات التقدم والرفاه الإجتماعي (على سبيل المثال المجاميع الإقتصادية الكلية التي تعبر عن استهلاك رأس المال الطبيعي،...)[٣].

---

[١] - الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة الرابعة والستون، قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٤ كانون الأول ٢٠٠٩، ٢٣٦/٦٤- تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، 31 March 2010، ص.٤، رقم الوثيقة A/RES/64/236، Document Viewer

[٢] - حسين أباظة ، نجيب صعب، وبشار زيتون، الإقتصاد العربي في عالم عبر متغير، الملخص التنفيذي، المنتدى العربي للبئة والتنمية، ٢٠١١، afedonline.org/en/reports/details/green-economy-arabic

[٣] - حسام الدين نجاتي وآخرون، مرجع سابق ، ص. ٢٦

يمكن القول في أنَ الهدف الأساسي من التحول الى الإقتصاد الأخضر هو التمكن من الإنتاج وتحقيق النمو الإقتصادي دون التسبب في التلوث وهدر الموارد الطبيعية القابلة للنضوب.

المبحث الثاني- الإستثمار الأخضر كأحد ادوات الإقتصاد الأخضر

سنتاول هذا المبحث ضمن مطلبين، **المطلب الأول: ماهية الإستثمار الأخضر؛ المطلب الثاني: أدوات تمويل الإستثمار الأخضر.**

المطلب الأول- ماهية الإستثمار الأخضر

يشكل الإستثمار الأخضر أحد فروع الإستثمار المسوؤل إجتماعياً، ولذلك سنتاول هذا المطلب وفق فرعين، الفرع الأول: مفهوم الإستثمار المسؤول إجتماعياً، والفرع الثاني: الإستثمار الأخضر كأحد فروع الإستثمار المسؤول إجتماعياً.

الفرع الأول- مفهوم الإستثمار المسؤول إجتماعياً

أدى الوعي العالمي تجاه البيئة والمسؤولية الإجتماعية الى تحول جهود المجتمع الدولي لإيجاد نمط تمويلي للإستثمارات يجمع بين حماية البيئة وتحقيق البعد الإجتماعي، إضافة الى الحوكمة المؤسسية، أو ما يعرف "بالإستثمار والمسؤول اجتماعياً (SRI: Social Responsible Investment)، حيث أصبح الإستثمار المسؤول يشكل أحد أبرز أدوات تحقيق المستدامة، كما يجعل من التمويل آلية للتخفيف من ظاهرة الإحتباس الحراري وضمان حقوق الإنسان.[١]

يرتكز الإستثمار "المسؤول إجتماعياً" على إدماج الأبعاد البيئية والإجتماعية والحوكمة (ESG: Environment, Social, and Governance) هذا الى جانب العوامل المالية التقليدية عند اتخاذ قرارات الإستثمار، هذا ولا تعتبر صناديق الإستثمار التقليدية أكثر ربحية من "صناديق الإستثمار المسؤولة اجتمتعاً (SRIFs)[٢].

قدمت العديد من التعريفات للإستثمار المسؤول إجتماعياً، فقد اعتبره البعض على أنَه (مصطلح عان للإستثمارات واستراتيجيات الإستثمارات، التي تأخذ بالإعتبار المحاولة لخلق التغيير الإجتماعي الإيجابي وتقليل الضرر البيئي).[٣]

وبالتالي نجد أنَ "الإستثمار المسؤول اجتماعياً يتألف من عدة عناصر:

أ- تحقيق العدالة الإجتماعية حيث تلتزم الشركات بمعايير العدالة الإجتماعية مثل (احترام حقوق الإنسان، المساواة بين الجنسين، ظروف العمل العادلة وعدم التمييز، ودعم الفئات المهمشة،...)

ب-تحقيق الإستدامة البيئية، بتركيز الشركات على الآثار السلبية على المناخ والعمل على تخفيفها مثل (استخدام الطاقة النظفة، خفض الإنبعاثات الكربونية، ادارة النفايات، الحفاظ على الموارد الطبيعية)

ت- الحوكمة الرشيدة (ESG: Environment, Social, Governance)، حيث يتم دمج معايير الحوكمة البيئية والإجتماعية والمؤسسية في تحليل الإستثمار وهيكل المحفظة في مجموعة من

---

[١] - جابر دهيمي، دور الإستثمار المسؤول إجتماعياً في نفعيل الإستدامة المالية مع الإشارة الى تجارب دولة، مجلة التمويل والإستثمار والتنمية المستدامة، المجلد ٠٦، العدد ٠٢- ديسمبر ٢٠٢١، الجزائر، ص.١٩٣

[٢] - Belén Díaz & Rebeca García Ramos, Socially Responsible Investment (SRI), Encyclopedia of sustainable Management, 22 November 2023, pp 3072-3075.

[٣] - مصطفى قمان، متطلبات إدماج الإستثمار المسؤول والمستدام في السوق المالية الجزائرية، مجلة العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير (١٧)، ٢٠١٧، ص. ٢٣٥

فئات الأصول، ويدمج هؤلاء المستثمرون عوامل الحوكمة البيئية والإجتماعية والمؤسسية في عملية الإستثمار كجزء من تقييم أوسع للمخاطر والعائد.[١]

الفرع الثاني– الإستثمار الأخضر كأحد فروع الإستثمار المسؤول إجتماعياً

استخدمت العديد من المصطلحات للدلالة على "الإستثمار المسؤول إجتماعياً" مثل " الإستثمار الأخلاقي"، و" "الإستثمار المؤثر"، و"الإستثمار المستدام" ، و "الإستثمار الأخضر".

فتم تعريف "الإستثمار المستدام" باعتباره (أحد اشكال الإنضباط الإستثماري المُراعي للمعايير البيئية والإجتماعية الى جانب مراعاة معايير حوكمة الشركات و غيرها من المعايير، وذلك بناءً على قيم أخلاقية أو معنوية معينة لتوليد عائدات مالية طويلة المدى، وإحداث تأثير إيجابي في المجتمع أو الإقتصاد ككل في الوقت نفسه)؛[٢]

ويشكل "الإستثمار المؤثر" (عبارة عن استثمارات هادفة، ترمي إلى حل المشاكل الإجتماعية أو البيئية ونحقيق فوائد مالي معقولة في الوقت نفسه)[٣]، فيعتبر "الإستثمار المؤثر أحد الأشكال الثلاثة المشكلة ل"الإستثمار الإجتماعي" حيث تدمج فيه العوامل البيئية والإجتماعية والحوكمة في قرارات الإستثمار.

أمَا "الإستثمار الأخضر(Green Investment)، فيمكن اعتباره أحد فروع "الإستثمار المسؤول اجتماعيا"، ووهو مصطلح واسع النطاق، يدل عادة الى الإستثمارات منخفضة الكربون، أي الإستثمار في الشركات الداعمة للمنتجات والممارسات الصديقة بالبيئة، والتي تتحول نحو الإعتماد على تقنيات أكثر استدامة من تلك الت تعتمد على الكربون.

يبرز الإستمار الأخضر في مجالات عديدة مثل الطاقة الخضراء، الحد من التلوث، إعادة التدوير، الإستثمار في الطاقة البديلة (طاقة الرياح، الطاقة الشمسية)، الموارد المائية وغيرها من المجالات.

كما تتعدد طرق الأستثمار الأخضر ومن أبرزها الأسهم الخضراء، السندات الخضراء، والصناديق الخضراء[٤].

---

[١] – جابر دهيمي، دور الإستثمار المسؤول اجتماعيا في تفعيل الإستدامة المالية، مجلة التمويل والإستثمار والتنمية المستدامة، المجلد ٠٦، العدد ٠٢، ديسمبر ٢٠٢١، ص. ١٩٩

[٢] – بركان عبد الغاني، الإستثمار المسؤول: آلية لتفعيل أبعاد التنمية المستدامة، المجلد ١٢، العدد ٢١، ص. ٧٩٧

[٣] – هبة عبد المنعم، الإستثمار المؤثر، موجز السياسات، العدد ٨، صندوق النقد العربي، نوفمبر ٢٠١٩، ص. ١.

[٤] – الإستثمار الخضر Green Investment، ما معنى الإستثمار الأخضر، HARVARD BUSINESS REVIEW، شرح معنى "الاستثمار الأخضر | (Green Investment) "دليل مصطلحات هارفارد بزنس ريفيو.

المطلب الثاني- أدوات تمويل الإستثمار الأخضر

تتجلى فكرة "التمويل الأخضر" في "تخضير" النظام المالي" الممول للمشروعات الصديقة للبيئة، وقد تعددت المحاولات لتعرف "التمويل الأخضر" كالتالي[١]: فقد عرفته مجموعة العشرين على أنَه (تمويل الإستثمارات صديقة للبيئة، بما يحقق فوائد بيئية على صعيد التنمية المستدامة)، أمَا "مؤسسة التمويل الدولية فقد عرَفته على أنَه (الإستثمارات والقروض التي تمول المشاريع الهادفة الى حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية).

في سبيل تطبيق "التمويل الأخضر" وتعزيزه، تم ابتكار العديد من الأدوات نسبياً، والتي تعمل على تعبئة رأس المال وتسخيره في مجالات التمويل الأخضر، وأبرز تلك الأدوات :١-الأسهم الخضراء، ٢- السندات الخضراء ٣- الصناديق الخضراء.

الفرع الأول- السندات الخضراء

تشهد سوق "السندات الخضراء" زخماً قوياً في الآونة الأخيرة في الأسواق المالية الخضراء التي تعرف بأنها (سوق منظمة للتعامل في الأوراق المالية من أسهم وسندات الشركات، والسندات الحكومية القابلة للتداول في البورصة، حيث تتحدد فيها الأسعار طبقاً لمتطلبات العرض والطلب)[٢]، كما تعرف بأنها (سوق طويلة الأجل يتم فيها إصدار وتداول الوراق المالية البيئية الخضراء، من أسهم وسندات خضراء بالإضافة الى منتجات مالية مبتمرة، وتقوم الحكومات والمؤسسات العامة والخاصة، كما المؤسسات المالية الدولية، بنوك التنمية وصناديق الثروات الوطنية وصناديق التقاعد والتأمينات وصنادق المناخ بإصدار الوراق المالية في سبيل تمويل حماية البيئة ومواجهة التغيرات المناخية، وتمويل المشاريع الضخمة الصديقة لبيئة بالنسبة للحكومات والتوسع في هذا النوع من المشاريع القائمة أو القيام باستثمارت خضراء جديدة بالنسبة للمؤسسات)[٣].

---

[١] – إيمان رمضان، وصبري مقيمح،و إيمان هرموش، إيمان، التمويل الاخضر كآلية لدفع مشاريع الطاقة المستدامة، تجارب دولية مع الاشارة لحالة الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال. مجلد ٣، عدد ٣، ٢٠١٩، ص. ٤٦٩.

[٢] – مرسلي دنيا، دور التمويل الأخضر في تعزيز البعد البيئي للتنمية المستدامة دراسة تجارب بعض الدول (الإمارات العربية، الصين ، الجزائر)، أطروحة معدة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر ٠٣، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية ، ٢٠٢٢-٢٠٢٣، ص. ٨٤.

[٣] – سامية مقعاش، ونادية العقون، الأسواق المالية الخضراء لتمويل الإستثمارات البيئية والتحول نحو النموذج الأخضر، مجلة دراسات وأبحاث إقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد الثامن، ٢٠١٨، ص. ٤٣-٤٤.

فقد تطورت سوق السندات الخضراء خلال السنوات الأخيرة حيث أصبحت سوق تحظى بأهمية كبرى، وتحولت من سوق يهيمن عليه مُصدرون كالبنك الدولي، الى سوق تشمل مجموعة ضخمة ومتنوعة من المصدرين، من الشركات الخاصة والبنوك الى مرافق الخدمات العامة والحكومات، واتسع المفهوم البسط الذي يقف خلف "السندات الخضراء الى سندات مميزة أخرى، كالسندات الإجتماعية والسندات الزرقاء[١].

١- مفهوم السندات الحضراء

تعتبر "السندات الخضراء" أداة من أدوات الدين كما السندات العادية، إلاَ أنَها تُخصص لتأمين التمويل للمشاريع الصديقة للبئة مثل الطاقة التجددة وغيرها. تم إصدار أولى السندات الخضراء عام (٢٠٠٧) من قبل (بنك الإستثمار الأوروبي)، وبدأت تنمو ببطء، إلى أن أكتسبت دفعاً قوياً مع دخول "إتفاق باريس للمناخ" لعام (٢٠١٥).

تعرَف "السندات الخضراء" على أنَها (أوراق مالية ذات دخل ثابت والتي ترفع من رأس المال للمشروع مع فوائد بيئية محددة، حيث تصدر غالبيتها من قبل المؤسسات المالية الدولية والعامة والصناديق المختلفة)[٢]، كما عرَف السند الخضر على أنَه (صك استدانة يصدر خصيصاً في سبيل دعم مشروعات ذات صلة بالمناخ أو البيئة، ويعد تحديد الأموال التي تم تعبئتها من أجل العمل المناخي هو ما يميز تلك السندات عن السندات التقليدية، ولذلك عدا عن تقييم الخصائص المالية المعيارية مثل أجل الإستحقاق وقسيمة الأرباح والسعر والتصنيف الإئتماني لمصدر السندات، يقوم المستثمرون أيضً بتقييم الأهداف البيئية المحددة للشروعات التي تهدف السندات الى مساندتها).[٣]

ويمكن التمييز بين أربع أنواع من "السندات الخضراء" كاتالي: أ- السندات حكومية، ب- سندات الشركات وهي تلك التي تصدرها الشركة بأنها سند تجاري أو سند شركة (تكون موجهة للمستثمرين من المؤسسات، شركات التأمين، والبنوك وصناديق التحوط وغيرها، أو للستثمرين من الأفراد)، ت- سندات بنوك التنمية متعدد الطراف[٤].

٢- مبادئ السندات الخضراء

---

[١] - السندات الخضراء: من التطور التدريجي إلى الثورة، مدونات البنك الدولي، 29/11/2018، السندات الخضراء: من التطوُّر التدريجي إلى الثورة.

[٢] - لحسين عبد القادر، السندات الخضراء كأداة لتمويل ودعم الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر ضمن مسار تحقيق التنمية المستدامة، مجلة المالية والأسواق، المجلد (٠٤)، العدد (٠٨)، ٢٠١٨، ص. ٢٧٠.

[٣] - مرداسي أحمد رشاد، بوطبة صبرينة، دور الهندسة المالية في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة دراسات لجامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، العدد ٤٦، سبتمبر ٢٠١٦، ص. ٢١٩

[٤] - مرسلي دنيا، مرجع سابق، ص. ٩١

نتيجة النمو السريع لسوق السندات الخضراء عملت مجموعة من البنوك عام (٢٠١٤) على وضع "مبادئ السندات الخضراء GBP وهي عبارة عن (مجموعة من الأطر الطوعية ذات المهمة والرؤية المعلنة لتعزيز الدور الذي يمكن أن تلعبه أسواق الإستدانة العالمية في تمويل التقدم نحو الإستدامة البيئية والإجتماعية)[١]، وبعد ذلك أصدرت "رابطة أسواق رأس المال الدولية The International Capital Markets" النسخة الأخيرة من مبادئ السندات الخضراء التي تعتبر توجيهية واختيارية، وتنشر المبادئ جنباً الى جنب مع "مبادئ السندات الإجتماعية SBP" و "إرشادات سندات الإستدامة SBG" و "مبادئ السندات المرتبطة بالإستدامة SLBP" وذلك استجابة لمبادئ الحوكمة.

تهدف المبادئ الى (تحديد أفضل الممارسات عند إصدار السندات التي تخدم الأغراض الإجتماعية و/أو البيئية من خلال إرشادات وتوصيات عالمية تعزز الشفافية والإفصاح، بما يدعم نزاهة السوق، كما تساهم المبادئ في زيادة الوع البيئي والإجتماعي بين المشاركين في السوق المالية، وذلك في سبيل تحقيق الهدف النهائي وهو جذب رأس المال لدعم التنمية المستدامة).[٢]

تتألف "مبادئ السندات الخضراء" من أربعة عناصر رئيسية كالتالي[٣]:

أ. استخدام عائدات الطرح (Use of Proceeds": يشكل هذا العنصر حجر الزاوية في السند الأخضر، وهو استخدام عائدات طرح السندات لتمويل المشاريع الخضراء القابلة للتمويل، حيث (يتوجب توصيف تلك المشاريع بطرقة مناسبة في الوثائق القانونية الخاصة بالسند... وفي حال غمكانية استخدام جزء أو كل من العائدات لأغراض التمويل، يوصى بأن توضح جهات الإصدار النسبة الخاصة بتمويل مشاريع جديدة تماما من تلك الخاصة بإعادة تمويل مشاريع قائمة سابقاً...). وتتعدد قائمة المشاريع الخضراء القابلة للتمويل مثل (مشاريع الطاقة المتجددة، مشاريع كفاءة الطاقة، مشاريع منع التولوث والسيطرة عليه، مشاريع الإدارة المستدامة بيئياً للموارد الطبيعية الحية واستخدام الأراضي، مشاريع الحفاظ على التنوع البيئي البري والبحري، مشاريع النقل النظيف، مشاريع الإدراة المستدامة للمياه ومياه الصرف الصحي، مشاريع التكيف مع التغير المناخي، مشاريع المنتجات ذات الكفاءة البيئية و/أو الإقتصاد الدائري وتقنيات الإنتاج والعمليات المتوافقة معها، مشاريع المباني الخضراء،...).

ب. عملية تقييم المشروع واختياره "Process for Project Evaluation and Selection": حيث يتوجب على جهة إصدار السند الأخضر تقديم المعلومات الواضحة للمستثمرين حول أهداف

---

[١] - International Capital Market Association (ICMA), The Green Bond Principles, July 2021, p.1.

[٢] - ibid

[٣] - ibid, p.4.

الإستدامة البيئية للمشروعات الخضراء القابلة للتمويل، و طريقة تحديدها لتلك المشاريع، ومعايير القبول ذات الصلة.

ت. إدارة العائدات "Management of Proceeds" يجب وفق هذا المبدأ:

- إضافة صافي عائدات السند الأخضر الى حساب فرعي أ, نقله الى محفظة فرعية أو تتبعه بأي شكل من قبل جهة الإصدار وبطريقة يجري التصديق عليها من قبل الجهة المصدرة وفق اجراءات رسمية محددة.
- تعديل رصيد صافي العائدات المتعقبة دورياً لتصبح مطابقة مع المبالغ التي تم تخصيصها للمشاريع الخضراء القابلة للتمويل والتي جرت ضمن تلك الفترة طالما أن السند الأخضر مستحق الأجل.

ث. إعداد التقارير" Reporting"، وذلك في سبيل اتاحة المعلومات المتعلقة باستخدام العائدات لعامة المستثمرين.

الفرع الثاني– الصناديق الخضراء (Green Funds)

تعتبر "الصناديق الخضراء"، المؤسسات التمويلية للمشاريع والشركات ذات التوجهات البيئية في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهي تختلف عن الصناديق التقليدية بتركيزها على المشاريع البيئية تحديداً، كما تختلف عن البنوك ففي حين يعنى هذا الأخير بالتمويل والمشاركة في الأرباح والخسائر، فإنَ الصندوق التمويلي يقدم أبراحاً ثابتة بغض النظر عن الخسائر التي قد يواجهها، كما يتميز بمرونة كبيرة في السداد.

تسعى "الصناديق الخضراء" إلى حماية التنوع البيولوجي، والتخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معه، الحد من التلوث وصولاً الى الهدف النهائي وهو تعزيز التنمية المستدامة.

تأخذ ا"الصناديق الخضراء" أشكالاً عديدة، فمن "الصناديق الحكومية" المُنشأة من قبل الجهات العامة الحكومية، فالصناديق الخاصة كتلك المُنشأة من قبل الشركات، والصناديق الدولية، كما صناديق الإستثمار البيئي المخصصة لتعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الشركات والتقنيات الصديقة للبيئة.

ومن أبرز الصناديق الخضراء:

١–صندوق البيئة العالمي Global Environment Facility

جاءت بداية نشأة "صندوق البيئة العالمي" في سياق الإستجابة لاهتمامات المجتمع الدولي تجاه القضايا البيئية العالمية، وقد أُشنئ عام (١٩٩١) لمساعدة الدول النامية على تنفيذ الإتفاقات البيئية، و في عام (١٩٩٤) تم إعادة هكلة الصندوق الذي اعتبر كمنظمة مستقلة، مولجة بمساعدة الدول الفقيرة على تنفذ المشروعات البيئية، كما عهد الى الصندوق بأن يصبح آلية مالية لكل من "اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة

بالتنوع البيولوجي" و"اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بالتغير المناخي"، و"اتفاقية استكهولم المعنية بالملوثات العضوية" كما "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافة التصحر".[١]

ومن أبرز أنشطة الصندوق أنَه يساند وضع وتنفيذ حلول بتمول شامل على مستوى الأنظمة والمساعدة في بناء القدرة اللازمة لتحقيق الإستدامة المالية.

٢- **الصندوق الأخضر للمناخ(GCF: Green Climate Fund)**: أُنشئ في اطار اتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي، في سبيل مواجهة التغير المناخي يستثمر الصندوق في أربعة مجالات (البيئة العمرانية، –الطاقة والصناعة، –الأمن البشري وسبل العيش والرفاهية، –استخدام الأراضي والغابات والنظم البيئية)، وذلك من خلال الإستثمار في التقنيات ونماذج الأعمال والممارسات الجديدة.[٢]

إضافة الى ذلك يبرز دور الصندوق التابع لبنك التنمية الأفريقي AFDB، وصندوق المنح الخضراء العالمي Green Grants، وصندوق العمل المناخي للأسواق الناشئة EMCAF أطلقه بنك الإستثمار الأوروبي.

المبحث الثالث– بعض التجارب الدولية مع الإستثمار الأخضر وواقعه في العراق

شهد الإستثمار الأخضر تجارب متعددة، وبعض تلك التجارب كانت رائدة، في حين أنَ التجارب الأخرى ما زالت تواجه العديد من التحديات التي تتطلب التمويل الكافي والتعارون بين كافة المعنيين بالتغير المناخي خصوصاً القطاعين العام والخاص. وفي هذا المبحث سنتعرف على أبرز تلك التجارب وذلك في سبيل معرفة فرص وتحديات الإستثمار الأخضر في تلك الدول **وذلك وفق مطلبين، المطلب الأول: تجربة الإتحاد الأوروبي وبعض دول مجلس التعاون الخليجي، والمطلب الثاني: الإستثمار الأخضر في العراق والتحديات.**

المطلب الأول– تجربة الإتحاد الأوروبي وبعض دول مجلس التعاون الخليجي

سيقسم المطلب إلى فرعين، **الفرع الأول: الإستثمار الأخضر في الإتحاد الأوروبي، والفرع الثاني: الإستثمار الأخضر في بعض دول مجلس التعاون الخليجي.**

---

[١] – جنى أبوصالح، ص. ٢٠٠، مرجع سابق.

[٢] – About GCF, GCF is the largest global fund dedicated to help fight climate change, About GCF | Green Climate Fund.

الفرع الأول- الإستثمار الأخضر في الإتحاد الأوروبي

إنَ أوَل صدور للسندات الخضراء كأداة من أدوات التمويل الأخضر قد صدرت في العام (٢٠٠٧) من قبل بنك الإستمثار الأوروبي، يلتزم الإتحاد الأوروبي وفق "الصفقة الأوروبية الخضراء European Green Deal's Investment Plan"[١] في أن يصبح كتلة محايدة مناخياً في العالم بحلول العام (٢٠٥٠)، بما يتطلب توفير استثمارات ضخمة بالتعاون ما بين الإتحاد والقطاع العام الوطني والقطاع الخاص.

تعمل الخطة على حشد وتنشيط تمويل الإتحاد الأوروبي وإنشاء إطار تمكيني من أجل تيسير وتحفيز الإستثمارات العامة والخاصة الضرورية للإنتقال الى إقتصاد محايد مناخياً، أخضر ومنافس وشامل. وبالتالي ترتكز الخطة على ثلاثة أبعاد: التمويل، التمكين والدعم العملي.[٢]

وتم إطلاق "الميثاق الأخضر" عام (٢٠٢٠)، الذي جاء كرد لمجابهة التغير المناخي والتغيرات البيئية (فمن بين ثمانية ملايين نوع على كوكبنا، هناك مليون نوع مهدد بالإنقراض)، من خلال مساعدة الدول الأعضاء على تحويل قطاعاتها الصناعية إلى أنماط مستدامة بيئياً، و دمج الإستدامة في كافة سياسات الإتحاد عبر ضمان آلية إنتقال عادل وتعزيز التمويل والإستثمار الأخضر، وقد قدرت المفوضية أنَه في سبيل تحقيق الأهداف التعلقة بالمناخ والطاقة بحلول العام (٢٠٣٠)، قُدرت الإستثمارات الإضافية السنوية اللازمة بحوالي (٢٦٠) مليار أورو، أي ما يعادل (1.5%) من الناتج المحلي الإجمالي لعام (٢٠١٨)[٣].

وفي سبيل مجابهة التغير المناخي، الذي يفرض تكييف الإقتصاد، والصناعة، حتى أسلوب الحياة من السفر الى العمل والمشتريات والأطعمة، قدمت المفوضية الأوروبية " إبلاغاً إلى البرلمان الأوروبي، الى المجلس، الى اللجنة الإقتصادية والإجتماعية الأوربية والى لجنة المناطق: أوروبا إجتماعية قوية من

---

[١] – الصفقة الأوروبية الخضراء التي تمت الموافقة عليها عام ٢٠٢٠، وهي عبارة عن مجموعة من المبادرات السياسية التي تولتها المفوضية الأوروبية تحت هدف شامل يتمثل في جعل الإتحاد الأوروبي محايداً مناخاً بحلول عام ٢٠٢٥.

[٢] – الصفقة الأوربية الخضراء The European Green Deal ، تمويل التحول الأخضر: خطة استثمار الصفقة الخضراء الأوروبية وآلية الانتقال العادلClima-Med – .

[٣] – Commission Européene, Communication de la COMMISSION, Le Pacte Vert pour L'Europe, Bruxelles, 11/12/2019, COM (2019) 640 final, Paragraphe2.2.1, EUR-Lex – 52019DC0640 – EN – EUR-Lex.

أجل الإنتقالات العادلة"، وذلك من خلال[١]: (-تحقيق المساواة في تأمين فرص العمل للجميع؛ -دعم التنقل المهني وإعادة التأهيل الإقتصادي بمساعدة الأفراد على تغيير وظائفهم والإنتقال إلى مجالات جديدة من خلال التدرب والتأهيل كما دعم الشركات في إدارة التغيرات الهيكلية وتجنب التسريحات الإجتماعية؛ تعزيز المساواة وتوفر شروط عمل عادلة؛ -ضمان الحماية الإجتماعية والإدماج الإجتماعي ومكافحة الفقر؛ -تعزيز القيم الأوروبية في العالم، من خلال وضع برنامج تجاري قوي، باعتبار أنَ التجارة لا تقتصر فقط على تبادل السلع والخدمات، بل تعد أيضاً أداة استراتيجية لأوروبا، وبالتالي (سيتضمن كل اتفاق ثنائي شامل جديد فصلاً مخصصاً للتنمية المستدامة، حيث يفرض أعلى المعايير في مجالات حماية المناخ، والبئة، وحقوق العمال الى جانب سياسة عدم التسامح المطلق مع عمالة الأطفال، وذلك في سبيل ضمان شروط منافسة عادلة مع الشركاء التجاريين).[٢]

وفي سبيل تحقيق هذا الإنتقال العادل نحو تحقيق الإستدامة صدر عن البرلمان والمجلس الأوروبي (قانون العناية الواجبة بالإستدامة المؤسسية Directive sur le devoir de vigilance CSDDD: des entreprises en matière de durabilité et modifiant la directive (UE) 2019/1937 et le règlement (UE) 2023/2859) رقم 2024/1760، وسيكون هذا القانون ملزماً للشركات على مستوى الإتحاد الأوروبي حيث يفرض إلتزاماً للشركات الكبرى ب (إجراء العناية الواجبة القائمة على المخاطر لتحديد وتقييم ومعالجة الآثار السلبية المحتملة والفعلية على حقوق الإنسان والبيئة فيما يتعلق بأنشطة الشركة وعملياتها التجارية الأوسع في سلاسل الإمداد، والتزام السعي لضمان توافق النموذج الإقتصادي واستراتيجية الشركة مع التحول نحو إقتصاد مستدام، مع الحد من الإحترار العالمي الى ١.٥ درجة مئوية وفقاً لإتفاق باريس).[٣]

سيتم تطبيق اللوائح الجديدة بالتدريج على الشركات القائمة في الإتحاد الأوروبي وفقاً لجدول زمني محدد كالتالي: (ابتداءً من ٢٦ تموز ٢٠٢٧ على المؤسسات التي يصل متوسط عدد العمالة فيها الى

---

[١] - Union Eurpéenne, COMMISSION EUROPÉENNE, COMMUNICATION DE LA COMMISSION AU PARLEMENT EUROPÉEN, AU CONSEIL, AU COMITÉ ÉCONOMIQUE ET SOCIAL EUROPÉEN ET AU COMITÉ DES RÉGIONS, **UNE EUROPE SOCIALE FORTE POUR DES TRANSITIONS JUSTES,** Bruxelles, le 14.1.2020, COM(2020) 14 Final. EUR-Lex - 52020DC0014 - FR - EUR-Lex.

[٢] - ibid, par. 5

[٣] - Journal official de l'union européenne, DIRECTIVE (UE) 2024/1760 DU PARLEMET EUROPÉEN ET DU CONSEIL du 13 juin 2024, **sur le devoir de vigilance des entreprises en matière de durabilité et modifiant la directive (UE) 2019/1937 et le règlement (UE) 2023/2859**, 5.7.2024, article (1) par (a,c).

٥٠٠٠ عامل والتي حققت حجم ربح صافي عالمي أكثر من ١.٥ مليار أورو لآخر سنة مالية، ابتداءً من ٢٦ تموز ٢٠٢٨ تطبق على المؤسسات التي يبلغ متوسط عدد العمالة فيها ٣٠٠٠ عامل وحجم الربح الصافي عالمياً لآخر سنة مالية ٩٠٠ مليون أورو أو أكثر، وابتداءً من ٢٦ تموز ٢٠٢٩ تطبق على المؤسسات الت يصل متوسط العمالة فيها ١٠٠٠ عامل وحجم الربح الصافي عالمياً لآخر سنة مالية ٤٥٠ مليون أورو أو أكثر).[١] وترتكز آلية تطبيق القانون على فرض الشركات القائمة بالإتحاد الأوروبي متطلباتها، بإجراء تقييمات العناية الواجبة القائمة على المخاطر لتحديد المختطر المحتملة المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة، على مورديها خارج الإتحاد الأوروبي، وقد يتم إجراء

عمليات تفتيش لمرافق ومقرات الموردين للتحقق من الإمتثال لمعايير الشركة والمتطلبات القانونية، فيتعين على الشركات المصدرة أن تتخذ الخطوات اللازمة لإنشاء وانتفيذ تدابير العناية اللازمة، وتحديد ومعالجة الآثار الضارة على حقوق الإنسان والبيئة.[٢]

ونتيجة للمعايير الصارمة التي يفرضها القانون، أعلنت قطر أنَ "شركة قطر للطاقة" ستقطع إمدادات الغاز عن الإتحاد الأوروبي، لإلزام القانون الشركات الكبرى العاملة في دول التكتل برصد ومعالجة قضايا حقوق الإنسان والبيئة في سلاسل التوريد الخاصة بها، واشتراط التوجيه امتلاك الشركات خطة انتقالية خاصة بتغير المناه لمنع تفاقم الإحتباس الحراري بما يتجاوز ال١.٥ درجة مئوية، بما يقوض حق الدول في أن تحدد بنفسها مساهمماتها الوطنية في تحقيق أهداف اتفاق باريس.[٣]

الفرع الثاني- الإستثمار الأخضر في بعض دول مجلس التعاون الخليجي

أولاً- الإستثمار الأخضر في المملكة العربية السعودية

أظهر تقرير صادر عن وكالة (Standard and Poor's Global) أنَ المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة تتبوءان الصدارة في قائمة أكبر مصدري السندات الخضراء السيادية في منطقة الشرق الأوسط للعام (٢٠٢٤).[٤]

---

[١] – ibid, art. 37.

[٢] – وزراة الصناعة المصرية، مركز تحديث الصناعة، أهم النقاط عن قانون العناية الواجبة الأوروبي رقم ١٧٦٠/ ٢٠٢٠٤، ص. ٤.

[٣] – قطر تهدد بقطع إمدادات الغاز عن أوروبا بسبب قانون يخص "حقوق الإنسان والبيئة"، 26/07/2025، قطر تهدد بقطع إمدادات الغاز عن أوروبا بسبب قانون يخص "حقوق الإنسان والبيئة".

[٤] – السعودية والإمارات أكبر مصدري السندات الخضراء السيادية في الشرق الأوسط، رواد الأعمال، ١٩ شباط ٢٠٢٤، السعودية والإمارات أكبر مصدري السندات الخضراء السيادية في الشرق الأوسط – مجلة رواد الأعمال.

فتساهم مبادرة السعودية الخضراء بالدور المحوري في تحقيق أهداف المناخ العالمية عبر اتباع نهج استثماري يعمل على شمل كافة فئات المجتمع، فمنذ إطلاق رؤية (٢٠٣٠) عام (٢٠١٦) تواصل المملكة العربية السعودية على تعزيز جهودها في سبيل حماية البيئة والإسراع في عملية انتقال الطاقة وتقليل الإنبعاثات الكربونية بمقدار (٢٧٨) مليون طن سنوياً بحلول العام (٢٠٣٠) مع تحديد عام (٢٠١٩) كعام أساس، وزيادة أعمال التشجير وحماية المناطق البرية والبحرية.[١]

يهدف مشروع "مبادرة السعودية الخضراء" إلى : (-توحيد جهود المملكة لمكافحة التغير المناخي؛ -توحيد جهود القطاعين العام والخاص؛ -تعزيز الإقتصاد الأخضر حيث تم إطلاق أكثر من ٨٥ مبادرة تمثل إستثماراً مهماً وتتجاوز قيمته ٧٠٥ مليار ريال سعودي؛ -تسريع الإنتقال الأخضر؛ -رفع مستوى جودة الحياة وحماية البيئة للأجيال القادمة) .[٢]

كما يبرز دور "صندوق الإستثمارات العامة السعودي" في تمكين المملكة من تحقيق أهدافها البيئية، وتسريع تنويع الإقتصاد المحلي فعلى سبيل المثال (يلتزم الصندوق بتطوير ٧٠٪ من مشاريع المملكة للطاقة المتجددة بما يتوافق مع أهداف رؤية المملكة)، كما يمكن للصندوق من إصدار السندات الخضراء وصكوك وقروض وأدوات دين أخرى.[٣]

ثانياً- الإستثمار الأخضر في الإمارات المتحدة العربية

في سبيل تحولها نحو "الإقتصاد الأخضر" اعتمدت الإمارات المتحدة العربية على العديد من المنتجات والخدمات لتمويل المشاريع الخضراء من أبرزها "القروض الخضراء و السندات الخضراء".

فقد كان صدور أول للسندات الخضراء في الشرق الأوسط من قبل "بنك أبوظبي الأول" عام (٢٠١٧) بقيمة (٥٨٧) مليون دولار أميركي على (٥) سنوات، حيث تخصص عائدات تلك السندات للتمويل الكلي أو الجزئي لمشاريع بيئية كالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والحفاظ على التنوع البيولوجي البري والمائي، والنقل النظيف والطاقة المتجددة وغيرها من المشاريع الهادفة الى التكيف والتغيير المناخي.[٤]

---

[١] - مشروع مبادرة السعودية الخضراء، مبادرة السعودية الخضراء.

[٢] - المرجع نفسه

[٣] - صندوق الإستثمارات العامة السعودي، إطار عمل للتمويل الأخضر، إطار عمل للتمويل الأخضر | صندوق الاستثمارات العامة.

[٤] عيساوي سهام، زهواني رضا، مرزوقي مرزوقي، قراءة في التجربة العربية في تمويل التنية باستخدام السندات الخضراء خلال الفترة ٢٠١٦ الى ٢٠٢٠، مجلة التنمية الإقتصادية، العدد (٠١) المجلد (٠٦)، 30.06.2021 ، ص. ١٥٥. قراءة في التجربة العربية في تمويل التنمية باستخدام السندات الخضراء خلال الفترة ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠ASJP | .

في النصف الأول من العام (٢٠٢٥) استحوذت الإمارات على (٣٤٪) من إجمالي نشاط السندات الخضراء والإجتماعية والمستدامة على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بإصدارات بلغت (٣.٢٢) مليار دولار.[١]

ومن أهم الإبرازات تعود للشركة الوطنية للتبريد المركزي (تبريد) حيث استطاعت من جمع (٧٠٠ مليون $) من خلال إصدار صكوك الخضراء لأجل (٥ سنوات)، والذي يشكل الإصدار الأول ضمن برنامج إصدار شهادات الثقة الجديد بقيمة (١.٥٠ مليار دولار).[٢] وقد جاء ذلك بعد أن أعلنت الشركة عام (٢٠٢٢) عن إطلاق إطار التمويل الأخضر لمساعدة الشركة بالوفاء بالتزاماتها، وتمويل مشروعات جديدة لدعم استراتيجية ورؤية الشركة.

في العام (٢٠١٨) أصدرت "سلطة دبي للخدمات المالية (DFSA: The Independent Regulator Of Financial Services)[٣] ، أول إرشادات للسندات الخضراء بغية تزويد ممارسي السوق بالإطار المرجعي لإصدار وإدراج السندات والصكوك الخضراء، ما أدى بالنهاية الى إدراج أدراد أدوات مالية رفيعة المستوى في بورصة "ناسداك" دبي في عام (٢٠١٩)، ويشمل هذا إدراج إثنين من الصكوك السيادية الخضراء من قبل حكومة إندونسيا بقيمة إجمالية (٢ مليار دولار) بالإضافة الى إصدار أو صكوك خضراء من قبل شركة (ماجد الفطيم القابضة) بقيمة (٦٠٠ مليون دولار)، وإضافة الى إدراج الصكوك الخضراء ل(البنك الإسلامي للتنمية) بقيمة (مليار يورو) في "ناسداك" جبي في أواخر العام (٢٠١٩)، وتحصيص عائدات تلك السندات لمويل الإقتصاد الأخضر.[٤]

وأطلق "سوق أبو ظبي العالمي ADGM" عام (٢٠١٩)، "منتدى أبو ظبي للتمويل المستدام ADSF" كمنصة عالمية داعمة للعمل المناخي، وخلال اتعقاد الدورة الثانية للمنتدى عام (٢٠٢٠) تم إصدار المبادئ الإرشادية للتمويل المستدام، التي تستند الى أجندة الأمم المتحدة للتمويل المستدام، وجاءت نتيجة تعاون عدة مؤسسات مالية من ضمنها سوق أبو ظبي العالمي، ووزارة التغير المناخي والبيئة، ومصرف الإمارات العربية المتحدة، وشركاء من القطاعين العام والخاص.

---

[١] – الإمارات والسعودية تقودان إصدارات السندات المستدامة إقليمياً بالنصف الأول، الخليج، ١٥ يوليو ٢٠٢٥، الإمارات والسعودية تقودان إصدارات السندات المستدامة إقليمياً بالنصف الأول | صحيفة الخليج.

[٢] – المرجع نفسه

[٣] – سلطة دبي للخدمات المالية هي المنظم المستقل للخدمات المالية، ومايتصل بها والتي تتم ممارستها في أو من مركز دبي المالي العالمي، وهي منطقة مالية حرة صممت بشكل خاص لهذا الغرض في دبي، عن السلطة | DFSA | THE INDEPENDENT REGULATOR OF FINANCIAL SERVICES.

[٤] – عيساوي سهام، زهواني رضا، مرزوقي مرزوقي، مرجع سابق، ص. ١٥٥..

تضم المبادئ الإرشادية (– دمج العوامل البيئية، الإجتماعية والحوكمة في أنظمة الحوكمة وافستراتيجية وإدارة المخاطر؛– تبني الحد الأدنى لمتطلبا الإستحقاق وصولاً الى تحديد منتجات التمويل المستدام؛ – تعزيزي التقاري والإفصاحات المناسبة المتعلقة بالعوامل البيئية والإجتماعية والحوكمة).[١]

[١] il– وزارة التغير المناخي والبيئة، الإمارات العربية المتحدة، سوق أبو ظبي العالمي، تقرير حالة التمويل المستدام، ٢٠٢٠، ص.٧، www.adgm.com

المطلب الثاني- الإستثمار الأخضر في العراق والتحديات

يساهم العراق بنسبة (٠.٢٧ %) من الإنبعاثات العالمية (غازات الإحتباس الحرار)، ويواجه ارتفاع دراجات الحرارة وتغير كبير في موجات الحر وأنماط هطول ألأمطار بما يؤثر سلباً على الأمن الغذائي، والأمن المائ وبالتالي على الأمن الإجتماع، وتحسين المستوى المعش لدى فئة الشباب، بالإضافة الى ارتفاع مستوى سطح البحر وزيادة الضغط على المناطق الزراعية بسبب الملوحة والترب.[١]

كل ذلك يفرض على البلاد أنتقالاً دقيقاً نحو الإقتصاد المستدام يكون قادراً على تحقيق التوازن بين التنوع الإقتصداي وتعزيز القدرة على التكيف مع التغير المناخي، وتعزيز المشاركة ما بين القطاعين العام والختص لمجابهة تلك التحولات.

الفرع الأول- الإستثمار الأخضر في العراق

أولاً- دعم التشريعات العراقية للإستثمار الأخضر

بدايةً فقد منح قانون الإستثمار العراقي رقم (١٣) لعام (٢٠٠٦)، المعدل بالقانون رقم (٢) لعام (٢٠١٠) والقانون رقم (٥٠) لعام (٢٠١٥)، المستثمرين العديد من المزايا حيث يحق للمستثمر الأجنبي (أ- التداول في سوق العراق للأوراق المالية بالأسهم والسندات المدرجة فيه...؛ -ب- تكوين المحافظ الإستثمارية في الأسهم والسندات)،[٢] كما ضمنت المادة (١٥) من القانون نفسه تمتع المشروع الحاصل على إجازة استثمارية من الهيئة العامة للإستثمار ب(الإعفاء من الضرائب والرسوم لمدة عشر سنوات من تاريخ بدء التشغيل التجاري لكل مرحلة من مراحل إنشاء المشروع)[٣]، إضافة الى إعفاء المعدات واللوازم الضرورية من رسوم الإستيراد ظوال فترة تنفيذ المشروع وقبل بدء التشغل التجاري[٤].

ويعتبر القانون رقم (٥٠) لعام (٢٠١٥) من اكثر قوانين الإستثمار شمولاً بالمقارن مع قوانين مشابهة مثل (قطر، والمملكة العربية السعودية، والجزائر، والكويت ومصر وغيرها من قوانين الإستثمار الحديثة).

---

[١] - وزارة البئة العراقية، مسارات خطة الإستثمار المناخي في العراق، ٢٠٢٥، ص.١

[٢] - قانون الإستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة (٢٠٠٦) المعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٠ والقانون رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٥، المادة (١١) الفقرة الثاني.

[٣]- قانون الإستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة (٢٠٠٦) المعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٠ والقانون رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٥، المادة (١٥)

[٤] - ، المادة (١٧) قانون الإستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة (٢٠٠٦) المعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٠ والقانون رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٥.

.

وقد التزمت الدولة العراقية (إدخال الإعتبارات البيئية ومكافحة التلوث والإستهلاك الرشيد للموارد الطبيعية والتنمية المستدامة ف خطط المشروعات التنموية)[١]، وفق قانون حماية وتحسين البيئة رقم (٢٧) لسنة (٢٠٠٩)، كما ألزم القانون صاحب أي مشروع قبل البدء بإنشائه تقديم تقرير لتقدير الأثر البيئي للمشروع[٢].

هذا وقد صادق العراق على "إتفاق باريس" حسب القانون رقم (٣١) لسنة (٢٠٢٠)[٣]، وفي ١٥ تشرين الأول قدم المساهمات المحددة وطنياً حيث تعهد بتحقيق خفض ملحوظ للإنبعاثات بنسبة (١٥٪) بحلول العام ٢٠٣٠.

ثانياً- على صعيد الإستراتيجي

بدأ العراق في دمج التزاماته الدولية في السياسات الوطنيةن حيث يجري العمل على إعداد (خطة التكيف الوطنية) يهدف هذا المشروع التابع لصندوق المناخ الأخضر(GCF) إلى **تعزيز القدرات المؤسسية والفنية والمالية** لضمان دمج احتياجات التكيف على المدى المتوسط والطويل في التخطيط الإنمائي الوطني في العراق.

سيساعد المشروع العراق في: (- تحديد وتخطيط أنشطة الدعم الفني والتعاون متعدد القطاعات لصياغة وتنفيذ عمليات الخطة الوطنية للتكيف (NAP: National Adaptation Programme)؛-تحديد مجالات حشد الموارد؛ -تحليل الفجوات في القدرات المؤسسية لبدء عملية الخطة الوطنية للتكيف؛ - اقتراح طرق ملموسة لمعالجة فجوات القدرات؛ -تحديد الفرص الاستراتيجية للمتابعة؛ -بناء الوعي حول عملية الخطة الوطنية للتكيف في البلاد ودعم إيصال النتائج إلى أصحاب المصلحة سواء داخل البلاد أو خارجها).[٤]

كما يعمل العراق على إعداد (استراتيجية إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً ناما NAMA: Nationally Appropriate Mitigation) حيث يقدم المشروع خطة عمل معمقة لقطاع النفايات، إضافة الى رؤية العراق (٢٠٣٠)، وخطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢-٢٠٢٨ والتي لحظت على الأثر المتبادل ما بين

---

[١] - قانون حماية وتحسين البيئة رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٩، الوقائع العراقية، العدد ٤١٤٢ في 25/1/2010، الفصل الرابع، المادة (٨)، قانون حماية وتحسين البيئة رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٩ - مجلس النواب العراقي.

[٢] - المرجع نفسه، الفصل الرابع، المادة (١٠)

[٣] - قانون رقم (٣١) لسنة (٢٠٢٠)، "إنضمام جمهورية العراق إلى إتفاق باريس الملحق بالتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير الماخ لعام ١٩٩٢، الوقائع العراقية، العدد ٤٦١٨، 4618.pdf.

[٤] - Green Climate Fund, Adaptation planning support for Iraq through UNEP, Adaptation planning support for Iraq through UNEP | Green Climate Fund.

مؤشرات التنمية المستدامة والتنمية الإجتماعية والإقتصادية، وأنَ السبيل الأساس للتنويع الإقتصادي يكمن في تعبئة القطاع الخاص.

وفي سبيل التنفذ يبرز الدور الرائد للقطاع المصرفي في تسهيل التحول نحو الإقتصاد الأخضر عير تقديم البنية التحتية المالية الضرورية ورأس المال والأدوات المالية لدعم المشاريع الخضراء ومبادرات التنمية المستدامة، وقد أصبح بمقدرة المصارف الخاصة تقديم الأدوات المالية الخضراء واستقطاب الإستثمار الأجنبي خصوصاً بعد توقيع العراق على "اتفاقية سنغافورة" التي تعد خطوة محورية لجذب الإستثمارات الأجنبية وتعزيز التجارة الدولية.[١]

بالفعل فقد بدأت المصارف العراقية بدراسة وتنفيذ الإستراتيجيات التي تتوافق مع الأهداف البيئية على المستويين الوطني والدولي، فقد أطلق "البنك المركزي العراقي" العديد من آليات التمويل الأخضر مثل (معدلات فائدة منخفضة لقروض مشاريع الطاقة المتجددة وتحسين كفاءتها، ومبادرات الإستدامة البيئية)،[٢] كما بدأ مصرف الرافدين بإدراج الإستدامة في القروض التي يوفرها فقد قدم على سبيل المثال (تمويلاً للعديد من مشاريع الطاقة الشمسية في المدن والمناطق الريفية للمساعدة في الحد من الإعتماد على الوقود الأحفوري، كما اشترك المصرف مع مؤسسات مالية دولية للإستفادة من فرص التميول المشترك خصوصاً في مجال إدارة المياه ومعالجة النفايات)، كما شاتركت المصارف العراقية من ضمنها البنك المركز يالعراقي في صناديق الضمان الدولية لتقديم ضمانات مشتركة للمشاريع التي تعمل على التصدي لمشائل التكيف المناخي والتصحر، فتؤمن تلك الضمانات المشتركة التمويل للمشاريع ذات الأهمية الإستراتيجية مثل (مشاريع القطاع الزراعي وقطاع إدارة المياه)[٣].

الفرع الثاني- تحديات التحول نحو الإقتصاد الأخضر

يواجه العراق العديد من التتحديات في عملية الإنتقال الى الإقتصاد الأخضر وتأمين التمويل الأخضر الدفع بالإستثمارات البيئية نحو الأمام، تبرز تلك التحديات على عدة المستويات الإجتماعية والإقتصادية، على صعيد الحوكمة، وعلى الصعيد المالي. من أبرز تلك التحديات:

---

[١] – إتفاقية سنغافورة هي معاهدة متعددة الأطراف توفر إطاراً موحداً وفعالاً لتنفيذ إتفاقيات التسوية الدولية الناتجة عن الوساطة، وهي تنطبق على الإتفاقيات التي يبرمها الأطراف لحل النزاعات التجارية وتسهل التجارة الدولية من خلال تمكين التنفيذ عبر الحدود لهذه التسويات بسهولة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، العراق في خطوة تاريخية لجذب الإستثمار الأجنبي: توقيع إتفاقية سنغافورة، ٢٦ يونيو ٢٠٢٤، العراق في خطوة تاريخية لجذب الاستثمار الأجنبي: توقيع اتفاقية سنغافورة | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

[٢] – مسارات التغير المناخي، مصدر سابق ص. ١١٤

[٣] – المصدر نفسه ، ص. ١١٥.

١- اعتماد الإقتصاد العراقي على قطاع النفط[١]، حيث بتبلغ صادرات النفط العراقية أكثر من (٩٠٪) من الإيرادات الحكومية، ونحو ٩٥٪ من عائدات القطع الأجنبي، ويواجه القطاع العديد من التحديات : – تعرضه لآثار تقلب الأسعار العالمية؛ – تهالك البنية التحتية للنفط والغاز وحاجته الى استثمارات ضخمة لإعادة تأهيلها بما يتجاوز القدرة العامة للدولة. كما يشكل الإعتماد على النفط تحدياً أمام تحول البلاد نحو مصادر الطاقة المتجددة، بما يفرض ضرورة تنويع الإقتصاد لتخفيف الإعتماد على النفط والغاز.

٢- التحديات على صعيد الحوكمة فهي كثيرة ومن أبزها غياب الإرادة السياسية الضرورية للتنفذ نتيجة التوترات السياسية التي تعيق تنفيذ مبادرات العمل المناخي.

٣- التحديات المالية الناتجة عن عدم تخصيص الموازنة الحكومية تموياً للمشاريع الصديقة للبيئة، إضافة الى احجام القطاع الخاص عن الإستثمار في المشاريع البيئية نتيجة ارتفاع التكلفة الأولية لها وعدم الحصوصل على رأس المال ومخاطر الإستثمار.[٢]

---

[١] – مسارات خطة الإستثمار المناخي، مصدرسابق، ص. ٣٩

[٢] – المصدرنفسه، ص. ٤٨.

الخاتمة

النتائج:

١- أطلقت العديد من الدول العربية سياسات من اجل التحول الى الإقتصاد الأخضر وتحقيق الإستهلاك والإنتاج المستدامين، إلاَ أنَ ما تصبو إليه هذه السياسات يفوق قابليتها للتنفيذ.
٢- لا زال النمو الإقتصادي يتحقق على حساب الموارد الطبيعية ومازالت الإقتصادات العربية تعتمد اعتماداً كبيراً على استهلاك الموارد الطبيعية والأنشطة الإستخراجية.
٣- لازالت الاقتصاديات العربية تعتمد بشدة على الوقود الأحفوري الذي يظهر في الإستهلاك المحلي للبترول لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي.
٤- ولازالت حصة الطاقة المتجددة من إجمالي الإستهلاك النهائي للطاقة منخفضة، مقارنةً مع المتوسط العالمي البالغ .

لذلك نورد التوصيات التالية:

التوصيات:

١- وضع الإستراتجيات القانونية الواضحة لتمويل العمل المناخي، وتحديد إحتياجات التكيف والتخفيف وتقدير الكلفة كشرطاً أساسياً للحصول على التمويل اللازم.
٢- تسهيل الاجراءات القانونية ، لجذب الجهات المانحة والمستثمرين المحتملين مما يساعدهم على فهم المخاطر المحتملة، حيث حتى هذا الوقت لم تقدر سوى نصف الدول العربية كلفة تنفيذ مساهماتها المحددة وطنياً في تقاريرها المقدمة بموجب إتفاق باريس.
٣- ضرورة التعاون بين أصحاب المصلحة من الشركات المستثمرة لزيادة حجم الإستثمارات الصديقة للبيئة وخصوصاً التعاون ما بين ا شركات القطاعين العام والخاص.
٤- ضرورة تحديد المناطق الجغرافية والقطاعات الإقتصادية الأكثر مساهمة في التحول الى الإقتصاد الأخضر وذلك على غرار خطة الإستثمار المناخي العراقي (٢٠٢٤).
٥- بما أنَ نسبة تمويل العمل المناخي في المنطقة العربية من صناديق المناخ لا تزيد عن (٤٪) فلا بدَ من بناء القدرات للوصول الى التمويل من صناديق المناخ.
٦- تقديم شركات القطاع العام والخاص المزيد من المنح والتمويل المسر للمشاريع البيئية.

المصادر

الإستثمار الخضر Green Investment، ما معنى الإستثمار الأخضر، HARVARD BUSINESS REVIEW، شرح معنى "الاستثمار الأخضر | (Green Investment) "دليل مصطلحات هارفارد بزنس ريفيو: https-hbrarabic.Com الدخول على الرابط بتاريخ ٢٠/٩/٢٠٢٥

[1] – جنى أبوصالح، البيئة ما بين النظرية والواقع (تحديات الدول العربية)، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٥، ص. ١٤.

[1] – المصدر نفسه، ص. ٣٤.

[1] – اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، جورد قصيفي، التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون، ٢٠٠١، ص. ٤.

[1] – ريمون حداد، العلاقات الدولية، دار الحقيقة، بيروت، ٢٠٠٠، ص. ٥٨٧

[1] – United Nations, Report of the United Nations conference on the "Human Environment", Stockholm, 5-16 June 1979.

[1] – صلاح عبد الرحمن عبد الحديثي، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٠، ص. ٢٥.

[1] – الأمم المتحدة، الجمهية العامة، التنمية والتعاون الإقتصادي الدولي: البيئة، تقرير اللجنة العلمية المعنية بالبيئة والتنمية، 4 August 1987، ص. ٣٠، رمز الوثيقة A/42/427، Report of the World Commission on Environment and Development :.

[1] – UNDP, Sustainable of Human Development from Concept to Operation: a guide to the Practitioner, a discussion paper By Taric Banari, Goran Hyden, Calestous Juma, Marcia Rivera, New York, August 1994, p.4, Sustainable Human Development :.

[1] – برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢، ص. ١٧٠.

[1] – مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، البرازيل، ٣-١٤ حزيران ١٩٩٢، مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، البرازيل، ٣ – ١٤ يونيو ١٩٩٢ | الأمم المتحدة

[1] – الأمم المتحدة، إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير الماخ (UNFCC) 1992، المادة (٢)، Convention text with Annexes – Arabic.

[1] – يعرف "مؤتمر الأطراف" في المادة السابعة من الإتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ أنه "الهيئة العليا للإتفاقية حيث يقوم بافحص الدوري لإلتزامات الأطراف وتعزيز وتيسير تبادل المعلومات عن التدابير

التي يعتمدها الأطراف لتناول تغير المناخ، وآثاره، والنظر في التقارير المقدمة عن تنفيذ الإتفاقية إضافة الى السعي الى تعبئة موارد مالية وإنشاء هيئات نوعية ضرورية لتنفيذ الإتفاقية، المرجع نفسه، المادة السابعة.

[1] – الأمم المتحدة، بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ٢٠٠٥، المادة (٣) والمرفق (باء)، WIPO Lex

[1] – بروتوكول كيوتو ٢٠٠٥، المادة ١٢

[1] – هي الدول المدرجة في المرفق الأول ببروتوكول كيوتو، تعود فكرة تقسيم الدول الى "المرفق الأول" و "غير المرفق الأول" الى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام ١٩٩٢.

[1] – United Nations,Climate Change, The Clean Development Mechanism,"The clean Development Mechanism (CDM),defined in Article 12 of the protocol, allows a country with an emission- reduction pr emission- limitation commitment under the Kyoto Protocol (Annex B Party) to implement an emission-reduction project in developing countries. Such projects can earn saleable certified emiision reduction(CER) credits, each equivalent to one tonne of co2, which can be counted towards ,meeting Kyoto targets, The Clean Development Mechanism | UNFCCC.

[1] – بروتوكول كيوتو، المدادة السادسة، مرجع سابق.

[1] – حسام الدين نجاتي ومجموعة مؤلفين، معهد التخطيط القومي- سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٥١)، الإقتصاد الأخضر ودوره في التنمية المستدامة ، مصر، القاهرة، فبراير ٢٠١٤، ص.١٤.

[1] – David Pearce and others, Blueprint for a Green Economy, Earthscan Publications Ltd. London, 1989.

[1] – ibid

[1] – ريمون حداد، ص. ٥٨٧، مصدر سابق.

[1] – United Nation Environment Programme (UNEP), "GLOBAL GREEN NEW DEAL", Policy Brief, March 2009, P.5.

[1] – ibid.

[1] – الأمم المتحدة، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آيا (الإسكوا)، الإجتماع التحضيري الإقلمي العربي لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، ١٢ "الإقتصاد الأخضر في سياق التنمية

المستدامة والقضاء على الفقر – المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية"، أيلول ٢٠١١، ص.٢، رقم الوثيقة E/ESCWA/SDPD/2011/WG.5/4.

[1] – الأمم المتحدة، تقرير الإجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني ٢٠٠٥، نيويورك ٢٠٠٥، ص. ٤٢، رقم الوثيقة A/CONF.207/11

[1] – الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة الرابعة والستون، قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٤ كانون الأول ٢٠٠٩، ٢٣٦/٦٤- تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، 31 March 2010، ص.٤، رقم الوثيقة A/RES/64/236، Document Viewer

[1] – حسين أباظة ، نجيب صعب، وبشار زيتون، الإقتصاد العربي في عالم عبر متغير، الملخص التنفيذي، المنتدى العربي للبئة والتنمية، ٢٠١١، afedonline.org/en/reports/details/green-economy-arabic

[1] – حسام الدين نجاتي وآخرون، مرجع سابق ، ص. ٢٦

[1] – جابر دهيمي، دور الإستثمار المسؤول إجتماعياً في نفعيل الإستدامة المالية مع الإشارة الى تجارب دولة، مجلة التمويل والإستثمار والتنمية المستدامة، المجلد ٠٦، العدد ٠٢- ديسمبر ٢٠٢١، الجزائر، ص.١٩٣.

[1] – Belén Díaz & Rebeca García Ramos, Socially Responsible Investment (SRI), Encyclopedia of sustainable Management, 22 November 2023, pp 3072-3075.

[1] – مصطفى قمان، متطلبات إدماج الإستثمار المسؤول والمستدام في السوق المالية الجزائرية، مجلة العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير (١٧)، ٢٠١٧، ص. ٢٣٥

[1] – جابر دهيمي، دور الإستثمار المسؤول اجتماعيا في تفعيل الإستدامة المالية، مجلة التمويل والإستثمار والتنمية المستدامة، المجلد ٠٦، العدد ٠٢، ديسمبر ٢٠٢١، ص. ١٩٩

[1] – بركان عبد الغاني، الإستثمار المسؤول: آلية لتفعيل أبعاد التنمية المستدامة، المجلد ١٢، العدد ٢١، ص. ٧٩٧

[1] – هبة عبد المنعم، الإستثمار المؤثر، موجز السياسات، العدد ٨، صندوق النقد العربي، نوفمبر ٢٠١٩، ص. ١.

[1] – الإستثمار الخضر Green Investment، ما معنى الإستثمار الأخضر، HARVARD BUSINESS REVIEW، شرح معنى "الاستثمار الأخضر | (Green Investment) "دليل مصطلحات هارفارد بزنس ريفيو.

[1] – إيمان رمضان، وصبري مقيمح،و إيمان هرموش، إيمان، التمويل الاخضر كآلية لدفع مشاريع الطاقة المستدامة، تجارب دولية مع الاشارة لحالة الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال. مجلد ٣، عدد ٣، ٢٠١٩، ص. ٤٦٩.

[1] – مرسلي دنيا، دور التمويل الأخضر في تعزيز البعد البيئي للتنمية المستدامة دراسة تجارب بعض الدول (الإمارات العربية، الصين ، الجزائر)، أطروحة معدة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر ٠٣، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية ، ٢٠٢٢-٢٠٢٣، ص. ٨٤.

[1] – سامية مقعاش، ونادية العقون، الأسواق المالية الخضراء لتمويل الإستثمارات البيئية والتحول نحو النموذج الأخضر، مجلة دراسات وأبحاث إقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد الثامن، ٢٠١٨، ص. ٤٣-٤٤.

[1] – السندات الخضراء: من التطور التدريجي إلى الثورة، مدونات البنك الدولي، 29/11/2018، السندات الخضراء: من التطوُّر التدريجي إلى الثورة.

[1] – لحسين عبد القادر، السندات الخضراء كأداة لتمويل ودعم الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر ضمن مسار تحقيق التنمية

المستدامة، مجلة المالية والأسواق، المجلد (٠٤)، العدد (٠٨)، ٢٠١٨، ص. ٢٧٠.

[1] – مرداسي أحمد رشاد، بوطبة صبرينة، دور الهندسة المالية في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة دراسات لجامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، العدد ٤٦، سبتمبر ٢٠١٦، ص. ٢١٩

[1] – مرسلي دنيا، مرجع سابق، ص. ٩١

[1] – International Capital Market Association (ICMA), The Green Bond Principles, July 2021, p.1.

[1] – ibid

[1] – ibid, p.4.

[1] – جنى أبوصالح، ص. ٢٠٠، مرجع سابق.

[1] – About GCF, GCF is the largest global fund dedicated to help fight climate change, About GCF | Green Climate Fund.

[1] – الصفقة الأوروبية الخضراء التي تمت الموافقة عليها عام ٢٠٢٠، وهي عبارة عن مجموعة من المبادرات السياسية التي تولتها المفوضية الأوروبية تحت هدف شامل يتمثل في جعل الإتحاد الأوروبي محايداً مناخاً بحلول عام ٢٠٢٥.

[1] – الصفقة الأوربية الخضراء The European Green Deal ، تمويل التحول الأخضر: خطة استثمار الصفقة الخضراء الأوروبية وآلية الانتقال العادلClima-Med – .

[1] – Commission Européene, Communication de la COMMISSION, Le Pacte Vert pour L'Europe, Bruxelles, 11/12/2019, COM (2019) 640 final, Paragraphe2.2.1, EUR-Lex – 52019DC0640 – EN – EUR-Lex.

[1] – Union Eurpéenne, COMMISSION EUROPÉENNE, COMMUNICATION DE LA COMMISSION AU PARLEMENT EUROPÉEN, AU CONSEIL, AU COMITÉ ÉCONOMIQUE ET SOCIAL EUROPÉEN ET AU COMITÉ DES RÉGIONS, **UNE EUROPE SOCIALE FORTE POUR DES TRANSITIONS JUSTES,** Bruxelles, le 14.1.2020, COM(2020) 14 Final. EUR-Lex – 52020DC0014 – FR – EUR-Lex.

[1] – ibid, par. 5

[1] – Journal official de l'union européenne, DIRECTIVE (UE) 2024/1760 DU PARLEMET EUROPÉEN ET DU CONSEIL du 13 juin 2024, **sur le devoir de vigilance des entreprises en matière de durabilité et modifiant la directive (UE) 2019/1937 et le règlement (UE) 2023/2859**, 5.7.2024, article (1) par (a,c).

[1] – ibid, art. 37.

[1] – وزراة الصناعة المصرية، مركز تحديث الصناعة، أهم النقاط عن قانون العناية الواجبة الأوروبي رقم ١٧٦٠/ ٢٠٢٠٤، ص. ٤.

[1] – قطر تهدد بقطع إمدادات الغاز عن أوروبا بسبب قانون يخص "حقوق الإنسان والبيئة"، 26/07/2025، قطر تهدد بقطع إمدادات الغاز عن أوروبا بسبب قانون يخص "حقوق الإنسان والبيئة".

[1] – السعودية والإمارات أكبر مصدري السندات الخضراء السيادية في الشرق الأوسط، رواد الأعمال، ١٩ شباط ٢٠٢٤، السعودية والإمارات أكبر مصدري السندات الخضراء السيادية في الشرق الأوسط – مجلة رواد الأعمال.

[1] – مشروع مبادرة السعودية الخضراء، مبادرة السعودية الخضراء.

[1] – المرجع نفسه

[1] – صندوق الإستثمارات العامة السعودي، إطار عمل للتمويل الأخضر، إطار عمل للتمويل الأخضر | صندوق الاستثمارات العامة.

[1] عيساوي سهام، زهواني رضا، مرزوقي مرزوقي، قراءة في التجربة العربية في تمويل التنية باستخدام السندات الخضراء خلال الفترة ٢٠١٦ الى ٢٠٢٠، مجلة التنمية الإقتصادية، العدد (٠١) المجلد (٠٦)،

30.06.2021 ، ص. ١٥٥. قراءة في التجربة العربية في تمويل التنمية باستخدام السندات الخضراء خلال الفترة ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠ASJP | .

[1] – الإمارات والسعودية تقودان إصدارات السندات المستدامة إقليمياً بالنصف الأول، الخليج، ١٥ يوليو ٢٠٢٥، الإمارات والسعودية تقودان إصدارات السندات المستدامة إقليمياً بالنصف الأول | صحيفة الخليج.

[1] – المرجع نفسه

[1] – سلطة دبي للخدمات المالية هي المنظم المستقل للخدمات المالية، ومايتصل بها والتي تتم ممارستها في أو من مركز دبي المالي العالمي، وهي منطقة مالية حرة صممت بشكل خاص لهذا الغرض في دبي، عن السلطة DFSA | THE INDEPENDENT REGULATOR OF FINANCIAL | SERVICES.

[1] – عيساوي سهام، زهواني رضا، مرزوقي مرزوقي، مرجع سابق، ص. ١٥٥..

[1]il– وزارة التغير المناخي والبيئة، الإمارات العربية المتحدة، سوق أبو ظبي العالمي، تقرير حالة التمويل المستدام، ٢٠٢٠، ص.٧، www.adgm.com

[1] – وزارة البئة العراقية، مسارات خطة الإستثمار المناخي في العراق، ٢٠٢٥، ص.١

[1] – قانون الإستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة (٢٠٠٦) المعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٠ والقانون رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٥، المادة (١١) الفقرة الثاني.

[1]– قانون الإستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة (٢٠٠٦) المعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٠ والقانون رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٥،

المادة (١٥)

[1] – ، المادة (١٧) قانون الإستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة (٢٠٠٦) المعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٠ والقانون رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٥.

.

[1] – قانون حماية وتحسين البيئة رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٩، الوقائع العراقية، العدد ٤١٤٢ في 25/1/2010، الفصل الرابع، المادة (٨)، قانون حماية وتحسين البيئة رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٩ – مجلس النواب العراقي.

[1] – المرجع نفسه، الفصل الرابع، المادة (١٠)

[1] – قانون رقم (٣١) لسنة (٢٠٢٠)، "إنضمام جمهورية العراق إلى إتفاق باريس الملحق بالتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير الماخ لعام ١٩٩٢، الوقائع العراقية، العدد ٤٦١٨، 4618.pdf.

[1] – Green Climate Fund, Adaptation planning support for Iraq through UNEP, Adaptation planning support for Iraq through UNEP | Green Climate Fund.

[1] – إتفاقية سنغافورة هي معاهدة متعددة الأطراف توفر إطاراً موحداً وفعالاً لتنفيذ إتفاقيات التسوية الدولية الناتجة عن الوساطة، وهي تنطبق على الإتفاقيات التي يبرمها الأطراف لحل النزاعات التجارية وتسهل التجارة الدولية من خلال تمكين التنفيذ عبر الحدود لهذه التسويات بسهولة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، العراق في خطوة تاريخية لجذب الإستثمار الأجنبي: توقيع إتفاقية سنغافورة، ٢٦ يونيو ٢٠٢٤، العراق في خطوة تاريخية لجذب الاستثمار الأجنبي: توقيع اتفاقية سنغافورة | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

[1] – مسارات التغير المناخي، مصدر سابق ص. ١١٤

[1] – المصدر نفسه ، ص. ١١٥.

[1] – مسارات خطة الإستثمار المناخي، مصدرسابق، ص. ٣٩

[1] – المصدرنفسه، ص. ٤٨.